

إصدارات مركز أبو سليم للدراسات

أثر رص

في العككية

بروفيسور
محمد إبراهيم أبو سليم



- ولد بقرية سركمنتو بريفى حلفا بالإقليم الشمالي في ١٩٢٧ م.
- تخرج في كلية الخرطوم الجامعية في ١٩٥٥ م والتحق بخدمة محفوظات حكومة السودان التي تطورت على يديه حتى غدت دار الوثائق القومية التي تلعب دوراً نشطاً في مجتمع السودان.
- نال درجة الدكتوراه في فلسفة التاريخ من جامعة الخرطوم ١٩٦٦ م.
- له عدة مؤلفات وبحوث في التاريخ والتراجم والاجتماع والادب والأرشيف والوثائق باللغتين العربية والإنجليزية.
- عضو بمجالس ولجان جامعية متعددة.
- عضو لجنة تاريخ الأمة العربية.
- عمل أستاذًا زائراً بجامعة الخرطوم وجامعة أم درمان الإسلامية وجامعة بيرجن بالترويج.
- شارك في إجازة عدد كبير من الرسائل الجامعية.
- كان له نشاط واسع في المجلس الدولي للأرشيف وفرعه العربي ولجانه المتخصصة وهو من مؤسسي الفرع الإقليمي العربي للأرشيف وتولى رئاسته وأمانته العامة لعدة دورات وساهم في إنشاء معهد الوثائقين العرب ببغداد.
- ترأس عدداً من اللجان القومية الهامة وأسهم في إدارة السودان.
- ترأس لجنة تقسيم مديريات السودان وساهم في بناء الحكم الإقليمي.
- منح جائزة الدولة التقديرية في الآداب والعلوم والفنون ونال وسام الآداب والعلوم والفنون، ووسام الجدارة ووسام الحكم الإقليمي ووسام الانجاز السياسي ووسام النيلين من الطبقة الأولى.
- عاون في إنشاء وتنظيم دور الوثائق في بعض الدول العربية والأفريقية منها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ودولة تنزانيا.
- ترأس الجمعية التاريخية السودانية.
- عضو الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب وعضو المجلس القومي للأداب والعلوم والفنون.
- يعتبر حجة في تاريخ المهدية ونظمها وكتب عنها بحوثاً تعتبر معلماً بارزاً في أدبيات المهدية.
- حق كثيراً من الأدب.

**الأرض
في العهد**

إصدارات مركز أبو سليم للدراسات
(١٢)

الأرض في المهدية

بروفيسور
محمد إبراهيم أبو سليم
١٩٧٠



البيت المركزي للطبع والتوزيع

حقوق الطبع محفوظة لموكز أبو سليم للدراسات
الطبعة الأولى - الخرطوم
1432هـ - 2011م

تقديم :

ظلت الدراسات السودانية لوقت قريب خالية من المصادر الأصلية إعتماداً على كتابات المؤرخين الذين كتبوا عن تاريخ السودان السياسي والإجتماعي مع إشارات عابرة وردت في بعض المؤلفات إلى أن تصدى مؤلف هذا الكتاب لهذا الامر وبحث عن مستندات الأرض في مظانها وظفر بعدد كبير منها ثم رتبها ونظمها واخضعها للدراسة وتوصل إلى نتائج سبق بها غيره من الباحثين وبذلك هي المادة الأولية للباحثين ثم بدأ بالتحقيق ، وكان نتاج ذلك " الفونج والأرض " و " الفور والأرض " ثم هذا المؤلف الذي نتشرف بتقديمه للقراء في طبعته الثانية وكلها تعد مصادر

موثقة بعد أن حققها وضبط نصوصها واستنبط منها بحسه الوثائقى معلومات كثيرة وكلها صارت مصادر أساسية ، وإضافة جديدة وفتحاً لدراسات أخرى . والقاسم المشترك لثلاثية الأرض أنها يمكن أن تستقى من نصوصها معلومات كثيرة منها القواعد التوثيقية ، وبيان أهمية الأرض مصدراً للدراسات الانسانية وربطها بالعرف ودرایة السودانيين بنظام الأرض الذي يقوم على أسس الشريعة الإسلامية من نظم الاملاك والانتقال وعلاقة الأطراف المالك بجاره ، وأخذ السودانيين بنظام الملكية الفردية والعمل بها ونظام الحواكير واقطاع الأرض وتخصيص نصيب أكثر لرجال الدين من قبل السلاطين وحكام المقاطعات رجاءً للثواب أو محاولة لكسب ودهم لأسباب سياسية . وتحدث المؤلف عن سندات الأرض الصادرة في السلاطين ، واعتبرها ثروة علمية لا تقدر بثمن ، إذا أضفنا إليها ما توزعت في مدن السودان المختلفة ومذكرات الإداريين البريطانيين وما ورد في مجلة S.N.R. وهذا يعكس فترة الحكم التركي الذي لا نعرف كثيراً عن وثائقه وما بلغنا من معلومات عن الضرائب الباهظة التي أثقلت كواهل الأهالي ، وأدت إلى هجرات جماعية ، في مناطق الشايقية ودنقلا والجعلين .

وبعد هذه الإيحاءة الموجزة ننتقل مع المؤلف إلى نظام الأرض في المهديّة وهو موضوع هذا الكتاب الوثقى الذي استهلّه بنظام ملكية الأرض في الإسلام ليُرى إلى أي مدى التزم المهديّ واتباعه بنظام الملكية في الإسلام وهو يعلن دولة الشريعة ويُدعى إلى العودة إلى مجتمع الرسول (ص) بكل قيمه وتعاليمه وأسسها وضوابطه.

وإذا كان كتاباً "الفونج والأرض" و"الفسور والأرض" تشمل نصوصاً في سندات الأرض وحقّها المؤلف من قبل ، فإنّ هذا الكتاب دراسة عن المهديّة ، وبيان لنظرة المهديّ للأرض والتصرّف فيها ، ووضع التشريعات المنظمة للحقوق ، وإعتبار المال مال الله ، وهو وديعة في أيدي الخلفاء للإمتناع والتصرّف وحقّ الدولة في وضع ضوابطها وحدودها وشروطها والعشور والخراج والزكوة والاشارة إلى النصوص المدعمة والملكية الخاصة وأرض النصارى والترك والفقى والغنية والجهاز القضائى وبيت المال الذي يعتبر مسئولة الأرض في نطاق اختصاصه.

وعاجل المؤلف موضوع الأرض بكل أنواعها والأرض المحاورة ، وأمر الحيازة والشفعه والضوابط التشريعية والرهن والحيزة والملكية وما إليها.

أنّ هذا الكتاب دراسة رائدة ، ومصدر أساس ، وإضافة جديدة للمكتبة السودانية .

مقدمة

ترجع صلتي بموضوع الارض الى صيف عام ١٩٦١ عندما عثرت دار الوثائق المركزية بقرية الكدرو بشمال الخرطوم على مجموعة من وثائق الفونج عن الارض ، وقد كان ذلك أول عهدي بوثائق الفونج الاصلية مثلاً هو الحال بالنسبة الى مشاكل الارض وملكيتها . وفي السنوات التالية اكتشفت دار الوثائق مزيداً من الوثائق المماثلة في قبة الشيخ خوجلي بالخرطوم بحرى وفي الدامر والجزيرة وغيرها . وقد دفعتني دوافع المهنة - بصفتي رجل وثائق - الى النظر في هذه الوثائق وتقديرها حتى يمكن تقدير أهميتها كمصدر من مصادر التاريخ أو الدراسة بوجه أعم والى البحث عن المزيد منها . ولما كنت مشغولاً في نفس الوقت بدراسة نظم التوثيق في فترة المهدية وكانت هذه الوثائق تضع أمامي صورة لقواعد التوثيق في عصر الفونج والذي يمكن اعتباره النموذج التقليدي للتوثيق في السودان فقد كان هناك استعداد نفسي لمثل هذا البحث بالرغم من رتابته المثبتة للهمم وبالرغم من أن موضوع الارض كان بعيداً عن دائرة اهتمامي الفكرى . وعلى أيّ ، فقد أثمرت الدراسة واعتبرت وثائق الارض مرجعاً من المراجع المهمة التي يحتاج إليها الباحث في عصر الفونج ، وقد عالجت هذه القضية بتوسيع في كتابي « الفونج والارض - وثائق تمليك » والذي تكررت نشره شعبة أبحاث السودان بجامعة الخرطوم .

ليس ذلك فحسب بل ان هذه الدراسة كانت بداية لدراسات أخرى . فقد شاءت الصدف أن تكون الارض ومشاكلها في عصر غير عصر الفونج موضوع نظر وبحث أيضاً ، وذلك عندما وقفت على عدد من وثائق المهدية التي تعالج أمر الارض وبالاخص تلك التي وردت في مجموعة توشكى التي كنت أحقق فيها لاعد رسالة جامعية حولها ، وقد عقدت في هذه الرسالة فصلاً عن الارض في المهدية .

وتشاء الصدف مرة أخرى أن تكون الارض ومشاكلها مكان اهتمامي عندما عينت عضوا في لجنة دراسة الادارة الاهلية وأتيح لي أن أزور مناطق كثيرة في اقليم كردفان وأن أقف عن كتب على مشاكل الارض وأن أجتمع ببيانات كثيرة حولها . وقد كانت الارض في مقدمة الموضوعات التي اهتمت بها اللجنة لأن أغلب المظالم التي استمعت إليها كانت تدور حولها . وعندى أن هذا الامر يحتاج إلى عناية خاصة ، لا لأن الناس يتشارون حولها كثيرا فحسب ، ولا لأن الاقوياء يتغولون على حقوق الضعفاء وإنما لأن العرف الذي ينظم ملكية الارض والاتفاع بها والذي وضع ليلائم مجتمعا رعويا لا يصلح ليكون قاعدة أو حكما يحكم اليه الناس في مجتمع زراعي أو مجتمع يتحول بسرعة من حياة الرعي والترحال إلى حياة الزراعة والاستيطان ، ذلك لأن الارض الزراعية في المجتمع الزراعي المستقر أساس الحياة لتربيه الحيوان بينما هي في المجتمع الزراعي المستقل اساس الحياة الاقتصادية . وعلى هذا فان حاجة الناس إلى الارض ونظرتهم إليها قد اختلفت اختلافا كبيرا ، وقد أصبحت الارض الزراعية اليوم مصدر ثروة عظيمة وحياة هائلة وصار السعي إليها مطلبا عاما يتزاحم الناس فيه ويتحاصرون حوله .

لقد عرف السودانيون في عهد السلطنتان – أعني الفترة التي تشغلهما سلطنتي سنار والفور – نظاما للارض يستند على الشريعة الاسلامية في نظم الاملاك والانتقال ويعتمد على العرف المحلي في درجة الامتلاك ونمطه وفي مدى الاستغلال المتاح وعلاقة المالك بجاره وما إلى ذلك من التفاصيل الدقيقة التي تكيفها الظروف وفق المعتقدات والتجارب المحلية . ومن الملاحظ أن قيام السلطنتان قد أدى إلى مزيد من الاتجاه إلى الملكية الفردية ، وهو أمر نابع من تأمين طرق التجارة وبالتالي الاتفاع تجاريًا من الزراعة الواسعة وظهور طبقات من رجال الدولة ورجال الدين اتجهت لاملاك مساحات واسعة من الارض . ومن هنا عرف السودانيون نظام الحواكير والاقطاعيات التي يتقاسم فيها المالك والمزارع المحصول . وقد لوحظ أيضا ان اقطاع الارض لرجال الدين من قبل السلاطين وحكام المقاطعات قد أصبح أمرا شائعا في النصف الثاني من عصر الفونج ، ومع أن الدوافع المعلنة في وثائق التمليل والتصدق دائمًا هي الرغبة في ثواب الآخرة ، إلا أن المضمون الحقيقي لمثل هذا التصرف واضح ، وهو ظهور رجال الدين في المجتمع السوداني كقوة

ان المصادر التقليدية لهذه الفترة كتاریخ کاتب الشونة وطبقات ودضیف الله وتاریخ نعوم شقیر لا تعطینا سوی معلومات مقتضبة عن الارض ومسائلها ، وهي تأتی عرضا عند الكلام عن موضوعات أخرى . وكتب الرحالة كالتونسی وبراون وغيرهما لا تهتم كثيرا بنظم الملكية .

وكان المقدر أن يبقى هذا الجانب من نظم السودانيين مجهولاً لولا اكتشاف سندات الأرض الصادرة من سلاطين الفونج والفور والتي سبقت الاشارة إليها ، وهذه السندات تعد ثروة علمية لا تقدر بثمن ٠ ومن المؤمل اكتشاف المزيد منها في نواحي الخرطوم ومناطق الجزيرة والمديرية الشمالية ودارفور وكردفان ٠ وهناك مذكرات كثيرة عن الأرض ونظمها في العصور الغابرة أعدّها موظفو حكومة السودان أثناء التحضير لاجراء التسويات، وهي تعد مصدراً غنياً وإن كان جمعها من الملفات المختلفة ووضع الكشافات لها أمراً بالغ الصعوبة ٠

هذا في عهد السلطانات ، أما في العهد التركى فأن ما نعرفه عن موضوع الأرض قليل . والمظنون أن وثائق هذا العهد المحفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة لا بد أن تتضمن معلومات كثيرة عنها الا أن الامر ليس ميسرا للمباحث نسبة الى انعدام الكشافات والقمارس . وقد عرف عن العهد التركى في السودان المبالغة في فرض الضرائب على الاراضي الزراعية واستعمال القسوة في الجباية حتى أدى الامر الى هجران الارض بصورة واسعة في مديرية الشمالية والقرار الى المناطق النائية مما أدى الى مشاكل اجتماعية وسياسية مهدت ، ضمن أسباب متعددة ، الى قيام الثورة المهدية . وسنرى فيما بعد كيف عالج المهدى هذا الوضع . كذلك لجأ ذوو السلطان والجاه في هذا العهد الى القوة والحيلة واغتصبوا الاراضي من الضعفاء ، وكان ذلك نتيجة طبيعية لتوافق ارتفاع قيمة الاراضي مع الفساد الادارى

والسياسي . وقد شاهد هذا الوقت أيضا هجرات جماعية من المناطق الشمالية ذات الكثافة العالية في السكان مع ضيق مساحات الارض ، كمناطق الشايقية والجعليين والدنائلة ، الى مناطق النيل الابيض والجزيرة وزيادة في معدل الزراعة المستقرة هناك . وعلى العموم فان قيمة الارض قد ارتفعت في هذه الفترة وازدادت الرغبة في الاستغلال نتيجة لازدياد فرص التجارة في المحصولات الزراعية .

وفي العهد الثنائي بذلت الادارة جهدا كبيرا لوضع سياسة ثابتة للارض ومن ثم وضع الاداريون البريطانيون دراسات كثيرة عن نظم الارض في مناطق السودان المختلفة وجمعوا بيانات كثيرة عنها ثم وضعت الحكومة قانونا خاصا للارض يتضمن سياستها وهو القانون المطبق حاليا . وتحت ايدينا الان معلومات مستفيضة عن الارض في هذه الفترة وآلاف الوثائق ، بعضها في دار الوثائق المركزية وبعضها في مكاتب الارضي والوحدات الاقليمية ، الا أن الوقت لم يحن بعد ، من الوجهة الادارية لاطلاقها خارج محيط موظفى الحكومة . ولكن السلطات المسئولة قد سمحت لفريق من أساتذة كلية حقوق جامعة الخرطوم للاستفادة منها ، وقد نشر هذا الفريق حتى الان ثلاثة مجلدات عن نظم الارض . وهناك مقالات في مجلة السودان في مذكرات ومدونات نشرها الاداريون البريطانيون ، وقد نشر الاستاذ هنري رياض عددا منها مترجمة الى العربية في كتابه : *أوضاع على الملكية الزراعية في السودان* .

ان موضوع الارض له مدلول اجتماعي وسياسي ينمو ويتعدى مع مضى الوقت . وتحت ايدينا الان تجارب عهود متعاقبة اختلفت فيها موازين السياسة والاقتصاد والمجتمع وتفاوتت ، ومن المهم اخضاع هذه التجارب للدراسة العلمية خدمة للمعرفة من حيث هي ومساهمة في حل مشكلة الارض في السودان .

(١)

تعتبر الارض في الاسلام ملك الجماعة الاسلامية وخليفة المسلمين أو الامام هو الذي تتمثل فيه هذه الملكية بوصفه الوكيل عن هذه الجماعة ، ويقوم الناس أيا كانت صفتهم ، باستغلال الارض مقابل ضريبة يدفعونها إلى بيت المال تبعاً للطريقة التي دخلت بها في حوزة المسلمين . فالارض التي فتحت عنوة وأجبر أهلها على التسلیم تعرف بأرض الغنیمة ويكون التصرف فيها على أحد وجهين ، اما أن تقسم على المحاربين على أن يدفع المحارب العشور عليها واما أن تترك لاهلها المغلوبين على أن يدفعوا عنها الخراج ، وليس من حق الآخرين البيع أو التصرف في الارض . وقرب من هذا الارض التي كانت تؤخذ من المشركيين عنوة ، وهذا نوع من العقوبة الاقتصادية ، فقد كانت تعتبر غنیمة وتوزع على الفاتحين فيملكونها ويدفعون عنها العشور . أما الارض التي استحوذ عليها المسلمون بالصلح مع أهلها الذين يبقون على دينهم فكانت تسمى أرض الفيء وكانت تترك لملوكها مقابل خراج يدفعونه لبيت المال . أما الارض التي أسلم أهلها عليها دون قتال فكأن عليها ضريبة العشر زكاة ، ويحق لهؤلاء التصرف في الارض بالبيع والشراء . وهناك أرض الموت ، وهي الارض التي لم تعمر والحكم فيها لشروط يتم الاتفاق عليها بين الخليفة والمستغل .

يعترف الاسلام بالملكية الفردية ويحترمها ويحافظ عليها وعلى حق المالك في الاعتفاق بما يملك . وهو يعترف أيضاً بالملكية العامة . وتعتبر الارضي ، مثلاً مثل أي شيء آخر ، ملكاً لله ووديعنا في يد صاحب الملك الزمني ، وعلى ذلك فإن الاسلام يعطى للخليفة أو للامام سلطات واسعة للتصرف في الارض وتنظيم اجراءاتها . وفي إطار ذلك يقبل الاسلام تطبيق العرف المحلي ، ومن هنا كان تداخل الشريعة والعرف في نظم الارض .

وفي السودان عرف الناس امتلاك الارض منذ وقت بعيد ولكن نظم الامتلاك وانماطها قد تفاوتت من اقليم الى آخر . ففي شمال السودان حيث الارضي الزراعية ضيقة وعزيزه ومحصورة حول النيل عرف الناس الملكية الفردية للارض منذ وقت بعيد ، وكانت فكرة الملكية الفردية أشيع وأعمق

في الجروف ، وهي الاراضي التي تغمرها مياه الفيضان ، لسهولة استغلالها بعد انحسار الماء عنها بينما تحتاج أراضي الساقية الى آلة رافعة للماء ويحتاج تعميرها الى عدد من المزارعين . وعلى أي حال فقد عرف أهل الشمال منذ وقت بعيد الملكية الفردية للارض سواء كانت في الجروف أو في السواقى ، وقد عرفوها أيضاً الملكية الجماعية ، أي الارض التي تتبع القرية أو القبيلة ككل ويحق لكل فرد أن يشترك في الاستفادة من محصولها . وهذا النوع غالباً ما يكون في المراعي أو الخيران التي تقع خلف القرى أو الجزائر التي تكون مصدراً لعلف الماشية . أما في المناطق الجنوبية والغربية والشرقية حيث الاراضي متسعة والامطار كثيرة فان النزعة الغالبة هي الملكية الجماعية وهي ما يعرف بدار القبيلة . فالمراعي ملك للقبيلة ككل وينحق للفرد أن يزرع أينما شاء طالما هو فرد من أفراد القبيلة . وفي داخل اطار الملكية الجماعية هناك الملكيات الخاصة ، والتي تحدد مداها العادات والتقاليد القبلية ، ويحق للفرد بمقتضى هذه التقاليد أن يمتلك قطعة من الارض وأن يستغلها أو يتصرف فيها . ويستطيع شيخ القبيلة أن يوزع الاراضي الب سور بالوجه الذي يراه ، ولكن لا يحق له أن ينزع الارض من الفرد الذي يستغلها . وشيخ القبيلة بصفته الممثل للقبيلة هو الذي يحافظ على مراعي القبيلة ودارها بأن يمنع الاجانب من الامتلاك أو التغول .

وفي الفترة الاخيرة من حكم الفونج درج السلاطين على اعطاء قطع من الاراضي لرجال الدين وبعض زعماء القبائل ، وترجع اقدم الحالات التي وقفت عليها الى عصر السلطان بادى بن نول سلطان سنار (١٧٢٤ - ١٧٦٢) ولكن يبدو من الطريقة التي حررت بها وثائق الاقطاع والاصطلاحات الواردة فيها أن اقطاع الارض لرجال الدين وغيرهم كان متعارفاً قبل عهد السلطان بادى . ويلاحظ أن أغلب الوثائق التي وقفت عليها تعتبر هذه الاراضي صدقة من الحكام الى رجال الدين وتسقط منها المنافع التي كانت تعود على حكام الاقاليم وأعوانهم . وفي احدى الوثائق يقطع السلطان بادى بن دكين بن بادى سلطان سنار أرضاً المشكربية في منطقة البطانة باسم شيخهم عوض الكرييم أبي سن بن على . وقد أجاز السلطان أن يستغل الشكربية

رمن يختارهم شيخهم من القبائل الأخرى هذه الأرض وينتفعوا بها واشترط عليهم أن يدفعوا خراجاً عنها للشيخ عوض الكريم . وهذه الحالة مهمة جداً ، فالعطاء المقبيلة يتم باسم شيخها ، والشيخ له السلطة في أن يشرك في الاستفادة من يرى من خارج القبيلة ، وهو الذي يأخذ ضريبة الأرض ويستفيد بها . وفي هذه الحالة صورة لارتباط شيخ القبيلة بقبيلته وعلاقتها بالأرض والمنافع المشتركة التي تؤول اليهما وحدود كل منها . ويفضي إلى الأراضي الواقعة حول القطعة التي اقطعها للشريك ، وهي مملوكة لبعض الأفراد والقبائل (١) .

أما في دارفور فقد كانت الملكية الفردية معروفة بوجه أقوى وأمتلك السلاطين وحكام الولايات وقادة الجيش والمقربون إلى السلطان الحواكير ، وهي إقطاعيات كبيرة يقتسم فيها المحسوب بين صاحب الحاکرة والمزارع ، وقد ظل نظام الحواكير سياسة ثابتة للدولة لأنها لم تكن تعرف نظام المرتبات التي تدفع لحكام الولايات والقادة وكان على رجل الدولة أن يصرف على نفسه مما تتوجه حاکورته ولذلك أصبحت مساحة الأرض المخصصة لرجل الدولة موازية لمكانته ونفوذه . أما في المستويات العامة فقد عرف نظام الامتلاك الجماعي وخاصة في المناطق الرعوية كما عرف الامتلاك الخصوصي حيث يتتوفر جريان الماء وتسهيل الزراعة المستديمة .

(١) أبو سليم : الفسوج والأرض : وثائق تملك ص ١٢٥ .

(٢)

بدأت الشورة المهدية في أحدى جزر النيل الأبيض في منتصف سنة ١٨٨١ وانتهت في آخر سنة ١٨٩٨ بهزيمة الانصار في واقعة كرري . ويمكن تقسيم هذه الفترة على قصرها إلى مراحلتين ، كانت أولاهما بقيادة المهدى ، وهي تستمر حتى أوائل سنة ١٨٨٥ ، وأخرهما بقيادة خليفة الخليفة عبد الله بن محمد . وقد انتهى جل المرحلة الأولى وقيادة الثورة في كردفان ، وهو أول أقاليم يخضع تماماً لحكم المهدية ، ولذلك صار لظروفه ظلل في التشريعات التي صدرت . ولما فتح المهدى مدينة الخرطوم ووافق ذلك مع سيطرته على كل السودان — ماعدا أطراف متباudeة — توخي أن تكون تشريعاته شاملة لكل الظروف ، وقد عاد لبعض تشريعاته القديمة ونظر فيها وعدل عدداً كبيراً من منشوراته . إلا أن المنية قد عاجلته قبل أن تتم هذه المحاولة . وكانت مرحلة المهدى مرحلة وضع الأسس والنظريات . أما المرحلة الثانية فكانت مرحلة تطبيق . ولذلك صارت أمور الأرض في عهد الخليفة تدار بواسطة محكمة الإسلام ، أي الجهة المختصة بالنظر في المنازعات وأصدر الفتاوى الشرعية أو بواسطة بيت المال فيما يخص دخل الدولة ، بينما كانت أمور الأرض في الفترة الأولى تصدر عن المهدى نفسه . وعلى ذلك فإن أغلب ما وقفت عليه من وثائق المرحلة الثانية كان عن المنازعات أو الإجراءات ولم يكن هناك تشريع جديد أو نظرة جديدة لوضع الأرض بالنسبة للمستغلين والمالكين .

تقوم نظرة المهدى إلى الأرض وتصرفه فيها على عدة أوجه . فهو يقوم مقام خليفة المسلمين أو الإمام في الهيمنة على الأرض وتصرفه فيها بصفته وكيل الخالق والقيم على شئون العباد ، ومن هنا فإن المهدى كان يقوم بأحدى الواجبات التقليدية لرأس الجماعة الإسلامية خليفة كان أو أماماً ، وحق له أن يحدد نمط الأرض ، هل هي في أم غنية الغن وأن يصدر التشريعات التي تحافظ على حقوق المستبعين من الأرض وحقوق المسلمين عامة . وهو ينظر إلى الأرض نظرة الإسلام إلى الأموال عامة ويعتبرها ملكاً لله ووديعة في أيدي خلقه يتصرفون فيها ويستبعون منها بحيث لا تصبح مزية

في ذاتها أو حقاً خالصاً لصاحبها وإنما تصير وظيفة اجتماعية يحق للحاكم أن يحدد حدودها ويوضع لها الشروط ومن هنا كان قول المهدى بأن الاموال ليست لصاحبها وإنه يحق له أن يأخذها منه للصرف فيما هو أتفع اذا رأى اعوجاجاً في تصرف صاحبها كالبذخ في الاعراس أو للصرف على الجهاد . يقول المهدى : « وثم بعد تمكّن اليقين في قلوبهم أتّهم الدنيا على قلب مجافى لها وحازوها على أنها خزان الله لا ليتّمتعوا بها دون دارهم ولقاء ربّهم ، فهم ينفقونها حسبي طلبه تعالى ولذلك قال الله لهم وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه مترجماً عمما في قلوبهم ولم يقل وانفقوا مما ملكتّموه » (١) .

وهناك الاهتمام بمشاكل الناس ومشاغلهم كتوفير الأرض للمعدمين والنظر في تقسيم ما تغله الأرض والنظر في المنازعات حول الأرضي .

تعرض المهدى إلى الأرض لأول مرة في منشور توجيهي صدر إلى أهالى جبال زغاوة بمناسبة تعيين الملك التوم أميراً على المنطقة وارسال وفد معه لارشادهم . وتوجد من المنشور عدة نسخ ، النسخة الأولى التي وجهت إلى جبال زغاوة وهي معنونة إلى أهالى جبال زغاوة وجميع من بتلك الجهات من كبابيش ومرامرة وأولاد مرج وفرحانة ونوبه وخلافهم ، وهم من سكان الطرف الشمالي لإقليم دارفور والذي يسمى عادة دار الريح . وقد صدرت هذه النسخة في ٢٥ جماد أول سنة ١٣٠٠ هـ / ٣٠ أبريل سنة ١٨٨٣ (٢) . وقد أعاد المهدى النظر في المنشور وجعله منشوراً عاماً (٣) ، وهو يختلف عن الأول في كونه يلغى الجوانب الخاصة بزغاوة ويجعل الخطاب عاماً للناس كلّهم ، وكان أهم ما أسقطه قوله : « واعلم انى وجهت لكم حكمين من انصارى صحبة الملك التوم لاجل اقامة الدين فى نواحيكم مع الامر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وانه بوصولهما اليكم آن تعمروا المساجد فى الجهات المقدم ذكرها ، وكل مسجد من المساجد المذكورة يكون له امام راتب للصلوات الخمسة واذان وراتب وتجتمعوا المصلاة فى جميع الاوقات مع من هو معين

(١) كتاب المنشورات ج ١ ص ١٩٦/١٩٥ .

(٢) المرشد رقم (٩٢) .

(٣) المرشد رقم (٩٣) .

ولا تتركوا صلاة الجمعة سواء كانوا حاضرين أو غائبين . فمن ما نعلم به الشيخ التوم أنه بمجرد وصولكم في محلكم أن تكتبوا المنشورات » أما في الموضوع الذي يتعرض فيه إلى الأرض فلا خلاف بين النسختين .

والمنشور أساساً يعدد المرغوبات التي يحث عليها المهدي والمحظورات التي يمنعها ، ومن هنا فإنه منشور توجيهي بين المرامى والمقاصد ، وقد درج المهدي على ارسال مثل هذه التوجيهات إلى أطراف البلاد والجهات التي بها وثنيون أو التي يعتقد أن الناس بها غير مسلمين بقواعد الدين واحكامه . وكما نرى في هذه الحالة فإنه لم يقف عند هذا المنشور المفصل وإنما أرسل جماعة من أصحابه للارشاد .

يقول المهدي في هذا المنشور : « واعلموا أن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده ، وقد أهلك الله المفسدين وغير حكامهم والآن صرتم في زمننا وحكمنا . فعزيمة من الإمام محمد المهدي بن السيد عبد الله إلى كافة من هو مؤمن بالله واليوم الآخر أن يقف على حدود الله في الشرع واحيائه وحدوده في الزرع ، لا يتشارج اثنان في طريق الزرع ولا يتخاصمون فيه . ولا يدعى أحدكم وراثة الأرض عن آبائه وأجداده ليأخذ عنها خراجاً أو يقيم من هو ساكن بها لاجل ذلك » . والقول بأن الله يورث الأرض لمن يشاء لا ينصرف بالذات إلى ملكية الأرض وحيازتها للمنفعة الخاصة أو العامة وإنما يذهب إلى توالي الدول وتعاقب الحكام وذلك تمهدًا إلى القول بأن المخاطبين قد صاروا تحت حكمه وأن أمره فيهم صار نافذاً . ثم يستعمل المهدي بعد ذلك لفظ العزيمة والإمام فيقول : « فعزيمة من الإمام » ، والعزم لفظ يستعمل للتأكيد القاطع ، والامر الذي يرد بهذا الوجه هو الامر المؤكد الذي لا يقبل التأويل والذي لا يمكن تعديله أو تبديله أو التهاون في تطبيقه . أما لفظ الإمام فينصرف إلى صفة المهدي وإلى أنه يصدر هذه العزيمة بصفته إمام المسلمين . وهذا النطق مليء بالظلال وله وزن عظيم ومن ثم فإنه يؤكد العزيمة ويقويها . ولعلنا ندرك من هذا التأكيد القاطع والذي نص عليه المهدي بأقوى الاساليب مدى الأهمية التي يضفيها للمسائل التي سيذكرها ومن ضمنها مسألة الأرض . ثم ينتقل بعد ذلك إلى الحث

على التمسك بحدود الشرع واحيائه ، وهو يقصد بالشرع هنا أحكام الدين الاسلامى بصفة عامة . ويأتى مع حدود الشرع مباشرة حدود الزرع والمحافظة عليها وعدم التغول على حقوق الآخرين واثارة المشاكل حولها . وفي الجملة التالية يمنع المهدى أن يستغل شخص مجهود شخص آخر لكونه يملك الارض التي يعمل عليها أو أن يمنعه من الاقامة بها . وبمعنى آخر فانه يمنع أن يستغل الشخص أرضا سواء كان الاستغلال زراعة أو اقامة أو تأجيرا بحجة أنه ورثها عن آبائه وأجداده وأن يجعلها وقفا عليه أو يأخذ عنها ريعا من مستغلها أو يمنعه من استغلالها طالما انه هو شخصيا لا يفلحها . وهكذا يكون المهدى قد قيد مدى الملكية بحيث لا يمتد حق الاستفادة من الارض المملوكة اذا تعددت الفلاحة شخص المالك . فاذا كان شخص ما يمتلك أرضا فان هذه الارض له ولا تنزع منه ولا تستقل ملكيتها لشخص آخر ، ويتحقق لهذا المالك أن يزرعها بنفسه وأن يتصرف فيها الا انه لا يجوز له أن يؤجرها لغيره أو أن يمنع غيره من الزراعة اذا كان هو نفسه لا يفلحها . فالملكية بمقتضى هذا المنشور باقية ولكن حق الاستفادة من الارض أصبح شائعا وشاملا لمن يملك ومن لا يملك . ويبدو أن النقطة الرئيسية التي يهدف اليها المهدى هي خلق مجال للمعدمين لكي يزرعوا في أراضي الآخرين دون حرج أو استغلال لهم طالما أن هؤلاء المالك لا يعملون فيها بأنفسهم . ومن طرف آخر فان هناك الجانب الاخلاقى الذى يدعو اليه المهدى وهو الا يستغل المسلم مسلما آخر وأن ينتفع بجهده .

وخلصنا أن نلاحظ أن أمر الارض هنا لا يأتي ردًا على استفسار أو سؤال أو بوحى مشكلة أو نزاع أو يتصل بمناسبة محلية معينة وإنما يأتي ضمن مرامى المهدية وآدابها الاساسية ، وقد أكد ذلك ورود الفقرة الخاصة بالارض كاملة وبغير تعديل في النص العام المعدل والذي يحذف الامور المحلية الخاصة بجبال زغواة . وعلى ذلك فان مسألة الارض مسألة مهمة في نظر المهدى وتدخل في قائمة الامور الاساسية التي تؤثر في المجتمع وتكتوينه .

وجاءت المناسبة الثانية لذكر الارض حوالي رجب سنة ١٣٠١هـ / مايو سنة ١٨٨٤ م في رد على استفسار (١) حول عدد من المسائل ، وهذا الرد موجه الى أحد عماله بالجزيرة دون ذكر اسمه بالتحديد ، ويغلب على الفتن أن العامل المذكور هو محمد الطيب البصير ٠ ومن المؤسف أن الاستفسار نفسه ضائع ويترك بعض جوانب القضية في ظلام ٠ ويشتمل الرد على ثمانى نقاط أفتى فيها المهدى وهي : الصدقة للمقراء المنقطعين ، وضعف الزوجة اذا كان زوجها في القرية بينما هي خارجها ، الدعاء للاستفادة من السقم والعين ، الزكاة على السوقى ، أم الولد وولدها ، علاقة الامير بجماعته ، تقديم المهاجر على غيره ، خروج النساء ٠ ويهمنا منها النقطة الخاصة بأمر السوقى والزكاة المفروضة ، واليكم نص الاجابة : -

« وأما ما ذكرتم من أمر السوقى الى آخر فان الساقية ان كانت لرجل واحد فتؤخذ منها الزكاة اذا بلغت ما فيه النصاب كالمشروع ، فإذا كانت الجماعة مشتركين فيها وهي بينهم لا يقتسموها الا يوم حصادها فتوخذ الزكاة من جملتها ، والا با ان كانت الساقية لجماعة مشتركين فيها ولكن كل واحد منهم سائق لنفسه وبهايمه وخدماته ومتفرقه خدمة الجميع وكل منهم يتبع لنفسه فتوخذ زكاة كل واحد منهم وحده اذا بلغ النصاب الشرعي والا فلا ٠ وصاحب الطين له ما يترافقون به » ٠

يعالج المهدى هنا نقطتين تتعلقان بالعشور ، اولا هما نسبة العشر التي تؤخذ عن الساقية وحالاتها المتعددة ٠ فهو يفتى بأن تؤخذ الزكاة من جملة المحصول اذا كانت لرجل واحد او كان المزارعون يكونون فرقه واحدة في العمل ولا يقتسمون المحصول الا بعد حصاده ، أما اذا كان كل مزارع مستقلا في عملية الزراعة عن الآخر فتؤخذ الزكاة من كل واحد منهم بشرط أن يبلغ ما يتبعه كل واحد النصاب الشرعي ٠ وهذا يعني أولا أن الاعتبار الاول في فرض العشور يقوم على نوع العلاقة بين المزارعين في العمل وليس على مساحة الارض المزروعة أو الكمية الكلية للاتاج ، وهو يعني ثانيا

أن بيت المال لا يحصل على شيء من الاتساع الساقية اذا كان ما يخص كل مزارع أقل من النصاب الشرعي ٠

اما النقطة الثانية فهي حكم الارض المؤجرة والعشـور التي تفرض عليها ، فهو يجيز للملك أن يؤجر أرضه لغيره ويترك تقدير الإيجار للاتفاق الذي يتم بين المالك والمستأجر ، وقد نص على ذلك بقوله : « وصاحب الطين له ما يتراضون به » ، وعلى هذا فان على العامل أن يعتبر هذا الإيجار وأن يقرر نصاب العشور على ضوئه ٠

وجدير بنا أن نقف قليلا حول قوله « وصاحب الطين له ما يتراضون به » . ان هناك صعوبة ما في فهم هذا النص ، ومما يزيد الصعوبة أن نص سؤال العامل ليس بين أيدينا ، ولو كان هذا موجودا لعاوننا في بيان غرض السائل والمسئول ، الا ان الناقلين قد أسقطوا السؤال واكتفوا برد المهدى . والجملة نفسها تأتى كما لو كانت جملة مستقلة لا رابطة بينها وبين ما يسبقها من كلام . غير أن الواو فى لفظ « يتراضون » يرجع الى صاحب الطين والمستأجر الذى يستقلح الارض ، بمعنى أنه يترك لهما أن يتتفقا فيما شاءا حول تقسيم العائد بينهما ، وعلى ذلك فان واو الاضافة فى أول الجملة يعنيربط هذا الامر بما قرر سلفا بالنسبة لانصبة بيت المال من انتاج السوقى . وبمعنى آخر فان النقطة التى يعالجها المهدى هي تحصيل ما يخص بيت المال من الاتساع بالنظر الى ما يأخذه صاحب الارض وما يأخذه المزارع الذى يباشر الاتساع ، وهى مدار الكلام من أول الامر ، وهكذا فانه يضع التراضى فى تقسيم العائد بين المالك والمؤجر فى الاعتبار عند تحديد أنصبة الزكاة على الوجه الذى يضع به فرقاء المزارعين وعلاقاتهم فى الاتساع . ولكن لا يعني هذا أولا وأخيرا أن المهدى يعترض خصمنيا بحق المالك فى أن يأخذ نصيبا من انتاج أرضه الذى يزرعه آخر ، وهو نفس الامر الذى اعترض عليه سابقا ؟؟ انه ل كذلك . على أننا ينبغي أن نلاحظ أن هذا أمر متصل باراضى الجزيرة حيث عرف أهلها الملكية الفردية وارتبطوا بها فى علاقات الاتساع ، وقد جعل المهدى لذلك اعتبارا ووضع بعض الاستثناء ، وسنلاحظ ذلك عند الكلام عن أراضى بربـر .

وفي شعبان سنة ١٣٠١ هـ عرض حبيب الله موسى ، نزاعاً حول أرض فأصدر المهدى حوله فتوى يقرر فيها ألا يملك النصارى والترك أرضاً في السودان (١) • واليكم نص العرض : -

« ان نصرانياً يقال له حنه اشتري طيناً من ابراهيم البدوى ، وابراهيم المذكور قد اشتري ذلك الطين من جماعة رفاعه والداحلاب ، والنصراني المذكور أو كلنى عليه من نحو ستة سنين والآن ان جماعة رفاعه والداحلاب قد ادعوا ، من بعد السنين المذكورة ووضع يد ابراهيم المشترى منهم الطين ، اخذه ابراهيم المذكور من غير وجه شرعى • فهل تسمع لهم دعوى مع طول هذه المدة المذكورة أم لا ويصير الطين نبيت المال • أفيعدونا نفعنا الله بكم وبأسراركم والسلام » •

وقد رد المهدى على ذلك بالتالى : -

« وحيث قد صار التنبية من سابق بان المعاملات التى حصلت مع الترك واتباعهم ان صار تقضها يحصل خلل كبير وعدم استقامة فلا ينقض يسع ابراهيم بدوى لانه الموجب فى قانونهم ولو لا ذلك لاستحق المدعى الان عند حاكمهم سابقاً ولما كان كذلك فاذا كان النصراني أسلم فملكه له واذا لم يسلم فهو ليس المال كمال أموال الترك والنصارى الباقي على كفرهم ومن بالقررة والسلام » • ٢٤ شعبان سنة ١٣٠١ / ٢٠ يونيو سنة ١٨٨٤ •

يقرر المهدى فى فتواه قاعدتين أولاهما الحرص على سريان ما استثنى الترك وما حكمت فيه محاكمة فى المعاملات ، وقد بين ان بطidan ذلك يؤدى الى خلل كبير • وقد واجه المهدى نفس الامر عندما الغى كافة الدعاوى والقضايا السابقة لعهده وأمر بالا يستثنى من ذلك الا الحقوق الأساسية الاربعة : الدين ومال اليتيم والحرية والأمانة ، ثم الرقاب فانه جعل العقوبة

(١) المرشد رقم ٣٢٦

عليها بال الخيار بين الديمة والقتل اذا كانت واقعة بين بداية احكامه وبين فتح الابيض⁽¹⁾) بينما جعل القصاص حدا مطلقا فيما يقع بعد فتح الابيض . والحد الذي تبدأ به احكامه متفاوت ، وذلك حسب توقيت الفتح . فالاحكام في كردان تبدأ من ١٢ رجب سنة ١٢٩٩ وهو تاريخ الواقعه التي هزم فيها يوسف حسن الشلالى فى قدير والتى جعلت كردان تحت ضربات الشورة دون مقاومة ضاربة . وهى فى الجزيره تبدأ من تاريخ واقعة شيكان التى هزم فيها هكسن . وقد نظر الخليفة عبدالله فى ذلك وظل يأمر من وقت لآخر بالغاء القضايا والدعوى السابقة لاوقات يحددها بوقوع حوادث كبيرة .

ان هدف المهدى من هذه القاعدة هو حرصه على الا يتعرض المجتمع الى هزات نتيجة لالغاء الاحكام وما تعاقد عليه الناس ولذلك فانه يقتى فى هذه الحالة بالا ينقض البيع الذى تم فى عهد الترك طالما انه تم حسب النظم المتفق عليها على عهدهم .

أما القاعدة الثانية فهى فتواه بالا تملك الارض للترك والنصارى وبأن تضاف أراضيهم الى بيت المال . وقد طبقت هذه القاعدة كسياسة عامة ، وربما كانقصد منها الا يكون للنصارى والترك تفؤذ اجتماعى او استقرار يغريهم عن الاسلام او الانصياع لنظام المهدية . ومن الطريف ان القاعدة تماثل ما اتخد فى أول الاسلام بالنسبة الى اراضى المشركين الذين اخذت بلادهم عنوة وصارت اراضيهم ملكا لبيت المال . وفي الحكم الثنائى اتخد اجراء مشابه الى حد ما وهو أن الاجانب منعوا من تملك الارض فى السودان ، ونحسب أن القصد كان الحيلولة دون الملكيات الكبيرة واستغلال الملاك للمزارعين على النحو الذى كان سائدا فى مصر ، وقد جنب هذا الاجراء السودان مشاكل كثيرة عانت منها بعض اقطار افريقيا .

(1) ان النص الذى عليه المنشور فى أول صدوره هو الفتح وهو يقصد فتح الابيض لأن المنشور صدر بعد هذا الفتح بوقت قليل . ثم عدل اللفظ عند المراجعة الى فتح الابيض ، وليس يعرف زمن المراجعة ولا شخص المراجع . وها هنا احتمالان : أما ان يكون حقيقة بين بداية احكامه فى ٢٢ رجب سنة ١٢٩٩ وبين فتح الابيض بالذات أو بين بداية الاحكام وبين فتح كل اقليم .

وفي شعبان(١) سنة ١٣٠١ / يونيو سنة ١٨٨٤ أصدر المهدى منشوراً موجهاً إلى «كافة أحبابه» مضموناً فيه عدة أحكام ، وقد جاء هذا المنصور - فيما يبدو - ردًا على استفسار من أحد أعوانه . إن المنصور يتعرض إلى ملكية الأرض وإلى الأراضي المغتصبة والمرهونة وإلى الخلع (بضم الخاء وسكون اللام) وهو الطلاق مقابل مال من الزوجة بجزء من المهر أو كله أو بأى مال آخر ، وإلى الطلاق مع الخلع ورهن المالك مع الاتفاف بالمنفعة منهم وإلى العسكري الذى يلحق بالأنصار قبل الواقعه وحكم فى بعض الغنائم ومن رمى تركياً بقتل . وهذا كما ترى منشور ينظر فيه المهدى إلى أمور كثيرة بصفته مفتياً ومشرعاً ، ومن هنا كانت أهمية النصوص الواردہ فيه .

وتعتبر الفقرة الواردة فيه عن الأرض أهم فقرة كتبها المهدى في موضوع الأرض وعلاقة القائمين عليها والمستفيدين من غلتها . واليكم نص هذه الفقرة:

«وحين ان الامر كذلك وانا احب لكم ما يدوم لكم نفعه فمن كان له طين فليزرع فيه ما استطاع زرعه اذا عجز او لا يحتاج اليه لا يأخذ فيه دقندى لأن المؤمنين كالجسد الواحد وما يساوى به أخيه المؤمن يكن له في ميزانه دائمًا بدرجات علا عند الله وليس المتسابقة من المؤمنين الا فيما يبقى . وان كل مومن ملكه من الطين له . ولكن من باب احرار نصيب الآخرة مما لا يحتاج اليه يعطيه لأخيه المؤمن المحتاج . وما عجز عنه وأراد به الآخرة خير له من نفع دقندى يفني عن قريب ويتحسر عليه اذا لم يصرفه لآخرته » .

لقد بين المهدى اولاً حق من له طين في ان يزرعها إلى الحد الذي يستطعه : « فمن كان له طين فليزرع فيه ما استطاع زرعه » وفي هذا اعتراف بالملكية الخاصة وبحق المالك في استغلال ما يملكه من أرض ، وقد عاد المهدى فأكمل ذلك في فقرة تالية : « وان كل مؤمن ملكه من الطين له » . ويحيث المهدى بعد ذلك أصحاب الأرض لكي يعطوا دون مقابل ما لا يحتاجون إليه أو لا يقدرون على زراعته للمعدمين أو من في حاجة إليه ، فهو يقول: « اذا عجز او لا يحتاج اليه لا يأخذ فيه دقندى » وقد علل ذلك بأن ما يعود لصاحب الأرض في الآخرة أجل وأبلغ مما يبلغه من ريع الأرض كما ان أفراد

(١) المرشد رقم ٣٢٠ ، قلنا وتاريخ اليوم فيه اختلاف.

المجتمع المتأخر الذى ينشد بناءه متساوون ومتجانسون بحيث لا يقبل الرجل منهم جزءاً مادياً من الآخر ، وهذا هو ما يعتقده بقوله : « لان المؤمنين كالجسد الواحد وما يساوى به أخاه » الخ ، اي انه لا يمنع الإيجار من حيث المبدأ ولكنه يفضل أن يترفع عنه الانصار . وهو بالتأكيد يعطى أولوية الاستغلال لمالك الأرض ثم يجعل ما بعد ذلك مفتوحاً لغيره ان أراد . أما الدقندى ، وينطبق أيضاً تقندي وتقندي ، فهو جعل يدفعه المزارع لشيخ القرية أو لصاحب الأرض مقابل اتفاقه هو بالزراعة أو طق الصمغ وجمعه ويكون ذلك بدفع جزء من المحصول . وهذا أمر شائع في غرب السودان ، والكلمة متداولة على الألسن هناك .

ثم يتعرض المهدي إلى أراضي المهاجرين الذين هجروا ديارهم على عهد الترك تهرباً من الضرائب الباهظة التي فرضت عليهم . وكان العهد بالترك أنهم يبيعون أراضيهم استيفاءً لحق الخزينة فتنتقل ملكيتها إلى غير ملاكها الأول . وبفعل هذا الإجراء هجر الكثيرون أراضيهم في المناطق المنضوية الآن تحت المديرية الشمالية ولجأوا إلى مناطق بعيدة أو قعدوا في بلادهم معدمين من الأرض ، وكان ذلك مصدر شكوى وضجر وسبباً من أسباب نجاح المهدي . وقد انضم هؤلاء النساء بطبيعة الحال إلى المهديية التي بشرت بالعدالة المطلقة وبزوال الترك ودولتهم واعادة الحقوق إلى أصحابها . ولما نجحت المهديية اقتضى الحال النظر في أمر أراضيهم وما أضيروا فيه . ويبدوا أن أمر الاعادة كان أمراً مقطوعاً فيه ولم يكن يحتاج إلى نص يقرره ، ولذلك فإن المهدي لا يشرع في هذا المنشور لاقرار حق اعادة الأرض لاصحابها الاولى وإنما ينظم تنفيذ العملية ويشرطها بشروط .

يقول المهدي : « وأما أهل الملك السابق الذين صار هروبيهم من الطلبة فحيث أنها بيعت بحبر الترك وصار البايع مجبوراً والمشترى دفع مالاً فيها فلا يخرج ملكه بحضور صاحب الملك السابق إلا أن أعطاها ما دفعه في أرضه . فان أعطاها ما دفعه في الأرض فلا كلام له حيث انه لو كان في وقته قد دفع هذا المال لم تؤخذ أرضه » . فالمهدي لا يقر بسريان ما اتخذه الترك في هذا الامر ولا ما كان بين الناس ازاءه وإنما يجعله من قبيل الاستثناء . ومرد

ذلك أن البائع كان مجبوراً ومدفوعاً بظلم لا قبل له بريده وبذلك فقد ما فقد وقد اقتضت العدالة أن يصحح هذا الخطأ وأن تعاد له أرضه . غير أن المهدى يرى للحائز حقاً ، إذ لا يكفي مجرد عودة المالك لسلب الأرض منه واعادتها إلى الآخر وإنما على المالك الذي يطاب أرضه المساوية أن يدفع للحائز ما دفعه من مال ، فذلك حق للحائز لا سبيل إلى نكرانه . وإنما هذا أمر فيه نظر لأنه يجعل الاعادة مربوطة بالقدرة على الدفع وهو أمر يجعله وقفاً على الآثرياء والقادرين ويوصد الباب دون الفقراء الذين هم أحقر بالرعاية وأولئك الذين يعاد لهم ما فقدوا . غير أن ذهن المهدى مشغول بحق الطرف الآخر فى استرداد ما أنفقه ولم يكن القوم فى ذلك الوقت يعرفون تعويضات تدفعها الدولة للمالكين اعتراضاً بحقهم المشروع وتخفيضاً عن كاهل المزارعين الذين لا يقدرون على الوفاء بذلك الحق أو لجعل ملكية الأرض للحكومة وحق الاستفادة منها حقاً مشاعاً للجميع . ثم إن القادرين والمعدمين مطالبون جميعاً بتحمل عبء ظلم الاتراك وبدفع ما فرض عليهم مع أن المهدى يسلم سلفاً بأن هذا كان اجراءاً ظالماً مجحفاً . فكان المهدى لم يرفع عن المظلومين حقوقهم كلها وإنما جعله من توفر له أن يجمع من المال ما لم يوفه عندما فرض عليه سابقاً .

وإذا أوفى المالك الأول بهذا الحق للحائز ودفع له ما دفعه للترك فلا حرج للحائز في أن يتوقف عن التسليم بل عليه أن يعيد الأرض . والحججة في ذلك أن توقف المالك هو الذي يسر له الحوز ، وهي حجة لا تنظر إلا إلى كيف فقد المالك ملكه ولا تنظر في حق الحائز المالك فيما امتلك بوجه كان متعارفاً ولم يكن منه إلا الرغبة في الامتلاك والقدرة في الدفع ، ولو كان في الأمر ظلم يعاقب عليه لكان العقاب أولى بالترك ونظامهم وليس بالفرد الذي أتاح له النظام مكسباً شخصياً مقابل نصيب دفعه من خالص ماله . وسنرى أدناه أن المهدى يعود إلى هذه النقطة ويضع فيها اعتباراً للحق الحائز الذي استقر على الأرض .

وملاحظة أخرى هي أن المهدى يصرف النظر عن غلة الأرض التي استفاد منها الحائز منذ أن انتقلت إليه الأرض ، وهذا يجعل الغلة مباحة له . وكما

سنرى في الفقرة التالية فان حساب الغلة في الدين والمنفعة من الملوك لا يسقط في عرف المهدى الا بحلول حكم المهدية ، فما سبق ذلك يسقط وما تلى ذلك يحسب لصالح المدين وصاحب الملوك وعلى ذلك يقاس أمر غلة الارض المحوزة ، فلا حق للمالك الاول في غلة أرضه اثناء العيادة ، وعلى العائن ان يعيد الارض اذا دفع له ماله . فكان الامر صار في حكم الرهن او قبيله .

ويقول المهدى : « ومن أرhen أرضه في دين وشرط سلب غلته يعطى دينه . ومن الآن فصاعدا بحلول حكم المهدية في بلده لا غلة له ، حيث انه دين . وما سبق في زمن حكم الترك لا غرامه فيه وإنما له عين دينه » .

فالمهدى يمنع أن يتقطع الراهن بما تنتجه الارض حتى يرد له دينه ، لأن في ذلك استغلالا لحاجة المدين وعوزه ويأمر بأن تتحسب منفعة الارض من أصل الدين ، ثم يشترط ألا يكون هذا الاحتساب الا من بداية حكمه ، وما سبق لا مطالبة فيه . وقد أمضى نفس القاعدة ، في فقرة تالية ، ازاء الاتفاع من المالك المرهونة : « وأما من أرhen مماليكه وتدين مالا وشرط سقوط المنفعة فما فات في زمن الترك فقد فات وأما من زمن وصول حكم المهدية في بلده فلا تسقط المنفعة ويكون الدين لله ومنفعته عند الله » .

وبعد صدور المنشور السالف أثار محمد الخير عبد الله خوجلى عامل عموم المهدى ببرير عدة أسئلة حول الارض وملكيتها والاستفادة منها ، ويبدو من خطابه أنه كان يدرك الوزن الاجتماعى للملكيات فى اقليمه وانه قد عرض على المهدى أن يجعل فيه استثناء وأن يصدر عنه منشورا خاصا . وقد أجاب المهدى وقرر فيه عدة نقاط .

تساءل محمد الخير عن مدى امكانية التجاوز عن حظر ايجار الارض بالنسبة للضعفاء الذين لا يقدرون على الفلاحة والمحاججين في نفس الوقت إلى ما يعود اليهم من ايجار أراضيهم ، وقد جبذ أن يسمح بذلك كما كان العهد بهم سابقا وأن تؤخذ العشور على أساسه . وفي الفقرة التالية تسأله عن وضع الاراضى المقتسبة والنظر فى دعاوىها . وفي الفقرة الاخيرة بين

أهمية اصدار منشور خاص عن أطياف بربور وتساءل عن صداق النساء
واليك نص الخطاب (١) :-

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الولي الکريم والصلوة على سيدنا محمد وآلہ مع التسلیم
وبعد ، فمن عبد ربہ المفتقر لولاه العلی محمد الخیر عبد الله خوجلي
الى خلیفۃ سید البشر سیدنا الامام محمد المهدي المنتظر ، متعنا الله والملین
بیقائہ وجعلنا تحت ولائه آمين ۰

سيدي ، أولاً : ان الناس الضعفاء بمديريتنا هذه ليس لهم ملك
الا الاطيان غالبا ولا يقدرون على سواتتها عجزا و كانوا يعطونها سابقا للاغنياء
شروط بينهم و يأخذون منهم شيئا اما من المزروعات او من الفلوس ۰ ونحن
ما فتح الله المديريۃ أردننا أن ترکهم عائی ما هم عليه في الاطيان سابقا ونأخذ
العشر من الجميع لبيت المال ۰

ثانيا : سيدي : ان بعض الناس المقتدرین مستولون على أطياف
الضعفاء من مدة تزيد على المدة المحدودة من سيادتكم وذلك الاستولة
بسبب الترک ۰ والآن الضعفاء يشتكون ، هل تسمع الشکوى أم لا تسمعها
وتكون للاغنياء ونعاملهم بالمنشور السابق من سيادتكم ۰

فنغرب الاسترشاد في ذلك لاجل اجری العمل بما تشيرون به ۰ وسيدي
هذه المديريۃ ليست كغيرها ، فمادة الاطيان كما أفهمنا سيادتكم سابقا مشافهة
فتحتاج منشور خاص في أطيافها يوضح لنا ما نجريه فيها وكذا سيدي
حين فتوح المديريۃ جميع الصداق الذي سبق حضورنا جعلناه على حاله الذي
كان عليه قبل حضورنا والسلام » ۰

غاية رمضان سنة ١٣٠١ / ٢٤ يوليو سنة ١٨٨٤ ۰

وقد ترد عليه المهدی بالخطاب التالي (٢) :-

(١) المرشد رقم ٣٧٣ ۰

(٢) المرشد رقم ٣٧٣ ۰

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الوالى الكريم والصلوة على سيدنا محمد وآلـه مع التسلیم

وبعد ، فمن العبد الحقير المفتقر الى امداد ربه القدير محمد المهدي
ابن عبد الله الى حبيبه وعونه على احياء دين الله عامله على برب ونواحيها
• حمد الخير عبدالله ، وقانى الله واياه المسلمين كل الضير وجعلنا من السعداء
أهل الخير والفضل الدائم الكبير آمين •

حبيبي ان ما ذكرته من أمر الاطيان فشكل من له طين وأخذه ظالم
واستولى عليه متحيل فليكن لصاحبـه بموجب الاقرار والشهادة الامينة .
ومن كان ضعيفا لا يقدر على استعمال طينه ويجد من يستخدمه ويأخذ منه
ما يقوم به على حسب الاتفاقية به فايفعل ذلك . وكل ذلك راع فيه العمل
بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

أما المنشور الذى أخرجناه على أهل اطيان الصعيد فهو بالنظر لكون
الاطيان متسعة والعباد محتاجون الى ما ينفعهم عند الله ولذلك أمرناهم
بما يحوزون به ملك الابد وها هى المنشورة المكتوبة لاهل الصعيد واصلة
اليكم ، مما وافق المسلمين من حاله وأملاكه العمل عليها فاجرهم عليهم
وما لم يوافق لذلك من ضيق حاله وعدم تأهله لذلك بما تراه فاجره فيه
ما ذكرناه سابقا . ولكل حال وبلد وزمان ما يليق به والسلام .

تحشية : أما الصداقات الذاكرين عنها فتدركـكم لها على حالها فلا باس
بـه فاتركـوا السابق قبل حضوركم لجهات بـربر ونفاذ أمر المهدية بها . لكن
يجب أن ترغـبـوا النساء ذوات الصداقات الكثيرة فيما عند الله والدار الآخرة
وتـرهـدوـهن في خـيـالـات هـذـه الدـارـ فـمـنـ كـانـ رـاغـبـةـ فـيـماـ عـنـدـ اللهـ وـمـؤـثـرةـ
لـلـدـارـ الـآـخـرـةـ تعـطـىـ مـنـ صـدـاقـاـتـ بـطـيـبـ نـفـسـ لـبـعـلـهـاـ لـيـسـتـعـيـنـ بـهـ عـلـىـ لـوـازـمـ
الـجـهـادـ . أما من بعد توجـيهـكمـ مـنـاـ وـاسـتـقـرارـ حـكـمـ المـهـدـيـةـ بـجـهـاتـكمـ فـلـاـ زـيـادـةـ
عـلـىـ مـاـ تـعـلـمـونـهـ ، وـمـنـ زـادـ عـلـىـ ذـلـكـ يـؤـدـبـ عـلـىـ مـقـضـىـ مـنـشـورـنـاـ السـابـقـ ،
وـلـزـيـادـةـ الـمـعـلـوـمـيـةـ لـزـمـتـ التـحـشـيـةـ .

١٦ القعدة سنة ١٣٠١ / ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ •

أما بالنسبة للنقطة الاولى فقد أجاز المهدى للمضعفاء ان يؤجروا أطيانهم
 من يفلحونها وأن يأخذوا عنها جعلا ، وقد ترك مقدار هذا الجعل لاتفاق
 الطرفين . وقد سبق أن أفتى بمثل هذا فى رده على سؤال عامل الجزيرة .
 أما بالنسبة للإطيان المغتصبة من الضعفاء ، وهى بخلاف الاراضى التى يبعث
 بسبب عجز أصحابها عن دفع الضرائب وأفتقى المهدى باعادتها لملاكها الاوائل
 اذا دفعوا ما دفعه الحائز من قبل ، فقد أمر المهدى بأن تعاد الى أصحابها .
 وقد اشترط في ذلك صحة الدعوى بحيث يبرز المدعى اقرارا مكتوبا أو يأتي
 بشهود . وليس هنا كبير اختلاف بين حكم الارض الذى يبعث بسبب
 الضرائب ، فهو يأمر في الحالين باعادة الارض الى المالك الاول بشرط
 تنظيم عملية الاعادة . وقد بين أن المشور الذى يشير اليه ، وأحسب أنه
 مشور شعبان السالف ، خاص بأهل الصعيد حيث الاراضي متعددة ، ويقصد
 بالصعيد الاراضي المطرية والتى هي جغرافيا في النصف الجنوبي من
 السودان . وقد فوض اليه النظر في تطبيق ما جاء به حسب الحال بحيث
 يجريه على من يرى أن يطبق عليه لأن : - لكل حال وبلد وزمان ما يليق به .
 وهذا يعني مراعاة الظروف المحلية في الامور ويفهم منه أيضا انه يقصد
 أن يطبق جواز الإيجار حسب الداعي ، فإذا كان ضعيفا فقيرا أجيزة له ،
 أما إذا كان غنيا قادرا فلا يؤذن له بتغيير أرضه لغيره ، وهذا أمر لا يسلم
 من الخطأ لأنه لا يضع أساسا مقننا وإنما يتترك تقرير حالة الفقر والضعف
 لتقدير الامير أو العامل .

وإذا رجعت إلى سؤال محمد الخير لتبيان لك أنه مشغول بامداد زمني
 تنظر فيه دعاوى الإطيان المغتصبة . ويتساءل أن كان النظر يقتصر فيما وقع
 بعد فتح الأقاليم كما هو متبع أزاء النظر في الدعاوى الأخرى أم يكون بأثر
 رجعي . أما إذا كان الأول فهذا أمر لا يفيد لأنه يجعل ما اغتصب في زمن
 الترك تملكا شرعيا لا يجوز النظر فيه مع أن ذلك هو مصدر الشكوى
 وبيت الداء . أما إذا كان الثاني فلا بد من استثناء جديد في نظر القضايا .
 ولم يكن رد المهدى في ذلك محدداً إذ أنه قضى بالنظر وباعادة الاراضي
 المغتصبة دون أن يحدد أبدا زمنيا ، ويفهم من ذلك أن يكون النظر شاملـا
 من أول الحكم التركى حتى آخره .

ويبدو أن المهدى قد تبه إلى ذلك بعد صدور المنشور ونظر إلى ما يجره من مشاكل وأذلك أصدر ملحقاً وطلب إضافته إلى الرد السالف . إن هذا الملحق يأتي بغير تاريخ ويبدو لنا انه لم يكن مؤرخاً في الأصل ، وقد قدرنا انه صدر بقليل بعد ١٦ القعده سنة ١٣٠١ / ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ لأنّه أشار إلى هذا التاريخ ، ولو كان الفاصل الزمني طويلاً لوضع التاريخ . والملحق يرد في أغلب المصادر كوثيقة قائمة بذاتها ، أما في كتاب الأحكام فهو يرد مضافاً إلى المنشور الأصلى الذي طلب المهدى أن يلحق به .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الوالى الكريم والصلوة على سيدنا محمد وآلہ مع التسلیم
وبعد ، فمن العبد المفتقر الى الله محمد المهدي بن عبد الله الى حبیبه
و صفیه عامله على ببر وجهاتها محمد الخیر عبد الله خوجلی ، كان الله لی
وله احسن رفیق آمین ۰

بعد السلام عليكم ورحمة الله لدیکم نعلمکم حبیبی ، انه لقد تحرر
لکم بتاريخ ستة عشر القعده سنة ١٣٠١ ألف وثلاثمائة وواحد افاده ما
استرشدته عنه في خصوص الاستيلاءات الحاصلة على الاطيان وخلافها
بسیب الترك فاگدنکم فيه ان کل من له طین أخذہ ظالم واستولی عليه متھیل
ذلیکن لصاحبہ بموجب الاقرار والشهادة الامينة ۔ ولكن صار الالحاق في
الافادة السابقة بعد قولی : فلیکن لصاحبہ بموجب الاقرار والشهادة الامينة:
« مالم یکن الاستیلاء ووضع الید زائدا على السبع سنین للحاضر ۔ واما
الغائب فتسمع له الدعوی الا اذا حضر نحو هذه المدة ۔ فان زاد على السبع
لا تسمع الدعوی ۔ هذا بالنسبة للاطيان واما بالنسبة للاستيلاءات الغیر
الاطيان فتسمع من وقت فتوح المديرية ۔ واما قبل الفتوح يصیر رفعها
ولا تسمع فيها دعوی » انتهى لفظ الالحاق ۔

فبوصول هذا فليكن الحق هذا بالموضع الذى اوضجناه لكم بعاليه
واعملوا به فى خصوص ما ذكر من مدة تحرير الالحاق . وما سبق فيه منكم

تجيز قبله فابقوه على ما تم عليه الامر بدون تعقيب . ومن بعد الحكم
للمحل المذكور بموضع الحاقه فترت منكم الافادة . واما اطيان الاهالى
التي هي املاكم فلا يؤخذ منه شيء لبيت المال ما عدا الزكاة المعلومة
لديكم والسلام .

وجدير بنا أولاً أن نلاحظ أن الذين ينقلون الالحاق على حدة ينقلونه
كاملًا بينما يحذف كتاب الاحكام الذي يضع الالحاق في المكان الذي حدد
المهدى في خطابه الاول الفقرة الاخيرة من الالحاق بينما هي تقرر أمورا
هامة . فهو ينص على أن يكون تطبيق مضمون الالحاق من تاريخ تحريره ،
أى اضافته إلى أصل المنشور ، وأن يبقى ما حكم فيه قبل ذلك كما هو دون
تعقيب . ثم انه يريد أن يخطر بوضع الالحاق في مكانه حتى يطمئن . ثم
يضيف أمرا جديدا لا صلة له بموضوع الالحاق وهو الا يفرض شيء على
املاك الاهالى الا الزكاة المشروعة . وهذه أمور مهمة ما كان ينبغي على
كاتب الاحكام أن يهملها .

ولنرجع إلى الاستثناء المهم ، وهو يحدد للمنازعات التي تنظر فترة
زمنية تبلغ سبع سنوات . فإذا بقىت الأرض في يد المستولى مدة تزيد على
السبعين سنة تصير الأرض ملكا له ولا ينظر في نزاع معه ، أما إذا كان
الاستيلاء لأقل من سبع سنين فيجوز النظر في أمره ورده لمالكه الأول كما
تقرر في المنشور السالف . وهذا حق جديد للحائز لم يكن له فيما تقدم .
ثم ينظر المهدى في أمر صاحب الملك الذي يطلب رد أرضه هل هو مقيم أم
شائب . أما إذا كان مقيما فالحكم في أمره مقيد بأمد السبع سنين كما سلف ،
أما إذا كان غائبا فمن حقه أن ينظر في دعواه وإن يرد له أرضه بشرط الا يكون
قد عاد إلى بلده وبقى فيه أثناء هذه الفترة ولم يطالب بارضه . وقد اضاف
أحمد على قاضى الاسلام إلى هذه القاعدة وقرر الا يسقط حق المالك الذى
حضر ثم سافر دون أن يشير الدعوى وكلمت المدة قبل ان يعود ثانيا إذا كانت
اقامته قصيرة ، أما إذا كانت اقامته توطنا ومكث مدة قبل ان يسافر فقد
سقط حقه في الدعوى .

لماذا تراجع المهدى عن القاعدة الاولى وأعطى للحائز حقا على الارض اذا طالت حيازته ؟ يقول الدكتور هولت(١) ان الغرض من ذلك هو الحد من كثرة المنازعات بحيث لا يفتح باب الاستماع اليها الا لفترة قصيرة . وهذا رأى له وجاهته ، ولكن الجانب الذى غالب على المهدى ودفعه الى هذا الاجراء هو الرغبة فى اعطاء بعض الحق للحائز بحيث لا يتعرض الى التشرد والضياع اذا توطن واستقر على التملك لفترة طويلة .

وهناك منشور آخر(٢) يرد فيه ذكر الارض الا انه منشور غير مؤرخ ومن الصعب وضعه فى اطار التسلسل التاريخي الذى عالجنا به مسألة الارض فيما سبق من كلام . ويکاد هذا المنشور أن يكون شاملا لكل المرغوبات والمحظورات التى تطالب بها المهدية ، وهو فى رأى منشور موضوع كتبه بعض اتباع المهدى ونسبة اليه . وقد نقله عدد قليل من المصادر من بينها تاريخ السودان لنعوم شقير(٣) ، وبينها خلاف فى نص المنشور ، الا انها لحسن الحظ تتفق فى نص الجملة التى نحن ازاءها ، وهى : « ولا تنسوا الارض لأنها لا تملك بل هي محوza لبيت مال المسلمين » . والجملة صريحة فى أن الارض لا تملك وانها تصير فى حوزة بيت المال ، وهذا أمر جديد لأن المهدى كان قد ابقى على الملكية كما هي بينما حاول ان يحدث التغيير بالتصرف فى اطار حق الاستغلال ، والفرق بين النظرتين بعيد . وقد وقت الجملة دون ذكر تفاصيل تتعلق بالقاعدة وذلك بالنظر فى حق صاحب الملك الاول وهل له الاولوية على غيره فى الزراعة ويحق له ان يزرع الى الحد الذى يستطيعه . وهو لا يذكر شيئا عن العلاقة بين المزارع وبيت المال وهل يقوم المزارع بدفع ضريبة ما لبيت المال مقابل استغلال الارض ام يدفع العشور فقط .

وعندى انه من الصعب ان نضع منطوق هذه الجملة فى اطار المنشورات السابقة ونظرة المهدى الى الارض ، وهذا يدفعنى الى امر آخر وهو الشك فى المنشور ذاته واعتباره صادرا باسمه فقط بينما تولى كتابته احد اتباعه .

(١) هولت : دولة المهدية ص ٢٣٧ .

(٢) المرشد رقم ٩١١ .

(٣) نعوم شقير ص ٩٤٣ - ٩٤٨ .

و دليلنا على ذلك الاختلافات الكبيرة بين المصادر في قراءة النص وبعض
جمل هنا وهناك لا احتمل صدورها من المهدى ° وانت ان نظرت الى الجملة
نفسها تجدتها مضطربة ، اذ هي تعتبر الارض محوزة لبيت المال بينما تقول
انها لا تملك للافراد والاصح ان يقال انها صارت ملك بيت المال ، ثم انها
تحظر ان يمسح المعبدون وهذا امر سلبي ويختلف عن اثبات حق هؤلاء
فيما يملكون بيت المال مثلهم مثل الملائكة الاولى °

(٣)

ذُكرنا في أول هذا البحث وضع الأرض في الإسلام وانماطها المختلفة التي حددت بـ لـ الطريقة التي دخلت بها في حوزة المسلمين وبينـا أن العائد منها لـ بـيت المال يـتفاوت بـ تـبعـاً لـ ذـلك التـصـنـيف . ومن المـفـروض - في الصـعـيد النـظـرى عـلـى الـأـقـل - أنـ كـلـ هـذـهـ الـانـماـطـ قـائـمةـ فـي نـظـامـ المـهـدـيةـ وـمـعـتـرـفـ بـهـاـ لـأـنـ المـهـدـىـ توـخـىـ تـطـبـيقـ النـظـمـ اـسـلـامـيـةـ وـجـعـلـهـ اـسـاسـ تـنظـيمـهـ ،ـ غـيرـ أـنـ نـظـامـهـ لـمـ يـعـرـفـ عـمـلـياـ إـلـاـ انـماـطـ مـعـيـنـةـ هـىـ الـمـلـكـ الـخـاصـ وـأـرـضـ اـغـدـاءـ اـسـلـامـ ،ـ وـهـمـ فـيـ اـعـتـيـارـهـ هـنـاـ النـصـارـىـ وـالـتـرـكـ ،ـ ثـمـ الـفـىـ وـالـغـنـيـمـةـ ،ـ وـقـدـ كـانـ لـكـلـ نـمـطـ مـنـهـ حـكـمـ وـوـضـعـ .

(١) الملك الخاص : -

وـهـوـ قـدـ يـكـونـ لـفـرـدـ أـوـ أـفـرـادـ أـوـ لـجـمـاعـةـ دـوـنـ اـخـلـالـ بـنـظـرـيـةـ مـلـكـيـةـ اللهـ لـلـلـاـشـيـاءـ وـفـيـ اـطـارـ مـلـكـيـةـ الـجـمـاعـةـ اـسـلـامـيـةـ وـسـيـاسـةـ حـيـازـةـ بـيـتـ المـالـ لـجـمـيعـ اـرـضـ الـتـىـ أـعـلـنـهـ المـهـدـىـ .ـ وـالـاسـاسـ لـمـلـكـ الـخـاصـ فـيـ المـهـدـيةـ هـوـ مـاـ كـانـ يـمـتـلـكـهـ الـفـرـدـ الـذـىـ انـضـمـ إـلـىـ المـهـدـيةـ وـاعـتـبـرـ تـابـعاـ لـهـاـ وـانـصـارـاـ مـنـ اـنـصـارـهـ وـلـمـ يـؤـثـرـ قـيـامـ المـهـدـيةـ فـيـ وـضـعـهـ اـجـتـمـاعـيـ .ـ وـعـلـىـ ذـلـكـ كـانـ أـغـلـبـ اـمـلـاكـ السـوـدـانـ وـأـرـاضـيـهـ الـمـلـوـكـةـ لـأـنـ السـوـدـانـيـنـ الـذـينـ لـمـ يـكـونـواـ مـنـ موـظـفـيـ الـحـكـومـةـ الـمـصـرـيـةـ فـيـ السـوـدـانـ أـوـ الـمـتـقـعـنـ بـهـاـ كـانـواـ فـيـ الـفـالـبـ يـنـضـمـونـ إـلـىـ الـمـهـدـيةـ وـيـنـاصـرـونـهـاـ قـبـلـ أـنـ تـحلـ جـيـوشـهـاـ بـأـرـضـهـمـ بـلـ أـنـ اـهـلـ الـاقـالـيمـ كـانـواـ فـيـ الـفـالـبـ الـأـعـمـ يـتـجـمـعـونـ لـمـحاـصـرـةـ الـمـدـنـ وـفـتـحـهـاـ وـبـالـتـالـىـ فـاـنـ حـكـمـ الـفـتـحـ أـوـ الـصـلـحـ دـوـنـهـ يـنـتـشـرـ فـيـ الـأـغـلـبـ الـفـالـبـ مـنـ أـقـالـيمـ السـوـدـانـ وـبـذـلـكـ لـاـ يـحـصـلـ تـغـيـيرـ فـيـ وـضـعـ الـاهـالـىـ الـاجـتـمـاعـيـ وـيـدـعـوـ الـمـوـقـفـ إـلـىـ الـمـراـجـعـةـ بـالـنـسـبـةـ إـلـىـ وـضـعـ مـاـ يـلـكـونـ .ـ وـفـيـ ذـلـكـ يـقـسـولـ الـخـلـيـفـةـ فـيـ خـطـابـ إـلـىـ مـحـمـدـ الـخـيـرـ عـبـدـ اللهـ خـوـجـلـيـ بـصـدـدـ الـمـوـقـفـ إـزـاءـ أـرـاضـيـ دـقـلاـ اـثـنـاءـ فـتـحـ هـذـاـ الـاقـلـيمـ :ـ «ـ وـلـاـ تـرـكـواـ الـانـصـارـ يـضـيقـواـ عـلـيـهـمـ وـلـاـ يـشـغـلـوهـمـ عـنـ تـعـمـيرـ السـوـاقـيـ بـلـ أـكـدـواـ عـلـيـهـمـ بـعـيـارـةـ السـوـاقـيـ جـمـيعـاـ وـلـاـ يـطـالـبـوهـمـ الـآنـ بـغـنـيـمـةـ كـلـيـةـ لـغـاـيـةـ الـمـرـسـىـ عـنـ أـحـوـالـهـمـ فـاـنـ صـدـقـواـ مـعـ اللهـ وـرـسـوـلـهـ وـقـامـواـ فـيـ نـصـرـةـ الـدـينـ فـيـكـونـواـ مـنـ جـمـلةـ الـانـصـارـ وـلـاـ فـخـاـبـرـوـنـاـ بـأـحـوـالـهـمـ وـدـيـنـ اللهـ مـنـصـورـ بـغـيرـهـمـ

وخلال الزكوات والفطر لا يكون للانصار تعرض للمذكورين في شيء من السوالي ولزوماتها ومستخدميها «(١)» فهذا يبين ان الفرد العادى اذا انضم الى المهدية وأخلص لها يصير بحقوقه الكاملة وتصير ارضه ملكا له ٠

والمتابع ازاء هذا النمط ، أى الملك الخاص ، من الارض هو انه يدفع الزارع نصيبا من انتاجه لبيت المال وهو ما يسمى بالزكاة او الزكوات واحيانا بالحقوق او حق الله او زكوات العيوش او العشور ٠ والمفظ الاخير خطأ لأن العشور في الاسلام هي ما تجبي على البضائع ، وقد استعمل المفظ بدل الزكاة هنا لأن الزكاة نصابها عشر المحصل او نصف عشره ٠ ونصيب الزكاة محدد في الشرع الاسلامي ، وقد منع المهدى وال الخليفة من تجاوزه ، واليك النص الذي حدد فيه المهدى الانصبة المفروضة(٢) : «اما زكاة الجبوب فالنصاب الذي يجب منه الاجراج خمسة أو سق والوسق ستون صاعا ، ففيه العشر ان سقى بالمطر او بالبحر بدون فعل فاعل وفيما سقى بالمساقية والدوالibb نصف العشر »(٣) ٠

٢ - ارض النصارى والترك : -

لقد اخذت اراضي النصارى والترك وصارت في حكم الغنية يتصرف فيها بيت المال وهي على ذلك تصير في حكم ارض الغنية ٠

٣ - ارض الفيء : -

وهي في الاسلام الارض التي يستحوذ عليها المسلمين بالصلح مع أهلها ويبقى هؤلاء على دينهم ، وهذا لم يكن معهودا في المهدية بهذا الوجه ٠ فانت ان نظرت في حكم الفيء تجده يقوم على امررين ، أولهما طريقة الفتح بحيث تكون صلحًا بغير قتال بين المسلمين وبين اعدائهم الذين يبقون على المحاربة حتى توقيع الصلح ، وثانيهما حال اهل الاقاليم من اسلامهم او بقاءهم على دينهم السابق ، فإذا اسلمو اصروا في جماعة المسلمين ودفعوا عن الارض العشور أسوة بغيرهم من المسلمين وان بقوا على دينهم دفعوا الخراج ٠

(١) صادر ٢ ص ١٥ .

(٢) المرشد رقم ٧٣٦ و ٣٧٤ و صادر رقم ٢ ص ١٥ .

(٣) كتاب الاحكام ص ٢٣٨ .

اما بالنسبة الى طريقة الفتح فان اغلب اقاليم السودان قد دخلت في المهدية طواعية واعلن اهلها الانخراط في سلك الاصارها ورفعوا راية الشورة وصاروا في عداد الانصار ولم يبق ليصير في حكم الصلح بالوجه الذي سلف الا مدن قليلة سلمت بعد حصار كالابيض وبعض الاقاليم التي وجهت اليها الجيوش من الخارج للفتح ولم يكن لاهلها نصيب كبير في الجهاد كاقليم دقلا . وبالنظر الى أن أهل هذه المدن والاقاليم كانوا مسلمين اساسا واعتبروا منذ آخذوا البيعة في عداد الانصار فقد حق لهم ان يتمتعوا بكل حقوق التي ينتمي بها المسلمون ، اي انصار المهدى ، ولم يكن بالتالي وجه لاعتبارهم خلاف ذلك ولم يكن بد من ان تصير اراضيهم اراضي عشر لا اراضي فيء . والحق ان امر الفيء لم يطبق بالوجه المنصوص شرعا الا فيما يختص بالمدن وبالذات في منقولات المدن كما حصل بالنسبة لاموال الابيض وكبكابية . أما اراضي المدن فلم تكن مهمة لان الانصار تركوا هذه المدن وانشأوا مدنهم الخاصة بقربها . والمفروض في الفيء ان يكون ما يخضع له خالصا لبيت المال وليس للمحاربين نصيب فيه كما هو الحال بالنسبة للغنية ، الا ان المهدى قد تجاوز في ذلك وجعل للمحارب نصيبا ، وذلك من باب الاحسان ، يقول المهدى في ذلك مخاطبا الانصار بصدق اموال الابيض : « مع انكم ليس لكم حق ولا نصيب لكم في مال الابيض قطعا من جهة كونه غنية لانه مما افاء الله به علينا لكونها فتحت بغير قتال فماله كله فيء لبيت المال خاصة وانما كان اعطانا لكم منه فمن باب الفضل والاحسان فقط » . (١)

وقد جاء في فتوى صدرت من قاضي الاسلام ان جميع اراضي دقلا فيء لاعتبار ان هذا الاقليم قد فتح بالصلح دون حرب الا ان الخليفة ترك لكل شخص ما عليه من ارض تفضلا منه واحسانا ثم عقب على ذلك بقوله : « وأمرها ، (يقصد الارض) عند ولی الامر مخير فيها يضعها حيث شاء » . وينبغي هنا أن نذكر أن المهدى قد وجه جيوشه المرابطة في اقليم ببر لفتح دقلا وجعل على رأسها محمد الخير عبدالله خوجلى ، فلما تقدم الجيش انسحب المصريون وسلم الاهالى دون مقاومة أو معارضة . ويبدو من هذا ان جانب المعارضة أو الحرب لم يكن قائما من قبل اهل الاقليم وعلى ذلك فان

(١) كتاب الاحكام ص ٦٧/٦٨ .

حكم الفيء او الغنيمة يتضمنه - على الاقل من الناحية النظرية . ثم ان وضع هذه القاعدة للإقليم كله وأخذ الاراضي كلها لم يكن يعني الا تشريد الآلاف دون مبرر كاف . وخلق مشكلات سياسية واجتماعية واقتصادية لا داعي لها . ثم لمن تعطى هذه الاراضي اذا أخذت من اهلها وكيف يكون اخذ ارض اقليم باكماله مع ان اهله باقون . لذلك اخذ المهدى وال الخليفة خطأ عمليا وهو اقرار كل على ملكه الخاص وقد سموا بذلك احسانا منهم . وبالاضافة الى ما يأتي عن طريق الحرب اعتبرت الاراضي التي لم تثبت ملكيتها لاحد وكل الغابات والاشجار والمسارع والراكب من باب الفيء .

الغنيمة :-

وهي مال او غيره تؤخذ اصلا من العدو اثر قتال ، وقد عرفت بهذا الوجه في الاسلام . وقد أخذ المهدى ثم الخليفة بهذه القاعدة وطبقاها اثر كل واقعة من وقائع المهدية . ثم توسيع حالات الغنيمة مع مضي الوقت حتى شملت ، مع القتال ، انماطا مختلفة من المواقف ، منها :

- أموال المدن المفتوحة بالقتال مثل مدينة الخرطوم ومدينة بربير (١) .
- أموال المحاربين للمهدية والهاربين منها . وقد أورد النور ابراهيم هذه الحالة بصراحة في خطاب منه الى الخليفة عبد الله (٢) . وجاء في خطاب من الاخير قوله : « الجعليون الهاربون من الجهاد يجرى تغنيهم مما ملكت ايديهم من اطيان ورقيق ومواشي وخلافه حتى نساء واولاده (٣) » وهو أمر بلغ حدا مبالغة في منحاه كما ترى .
- أموال مستخدمي حكومة الترك في السودان (٤) .
- أموال الذوات والبيوت الكبيرة من التجار في المدن المفتوحة (٥) .
- أموال الحكومة مطلقا ومتعلقاتها (٦) .

(١) المرشد رقم ٤٧٧، ٥٤٦، ٤٩ .

(٢) مهدية ١/١٩/٢ .

(٣) مهدية ١/١٩/٢٥ .

(٤) المرشد رقم ٦٣١، مهدية ١/١٩/٢ .

(٥) المرشد رقم ٦٣١ .

(٦) المرشد رقم ٦٣١ .

- أموال التجار الذين يفدون من الخارج بغير ترتيب مع سلطات المهدية وهو ما عبر عنه النور ابراهيم بأموال تجار الكفرة (١) .
- أموال اثرياء الحرب (٢) .
- الاموال التي يخرج بها الهاربون من المدن المحاصرة (٣) .
- الاهالى الذين لا يصدقون في اتباع المهدية (٤) .
- أموال المرتد أى الذى يرجع عن ايمانه بالمهدية وقد جوز المهدى اخذ بعض ماله او تغنيمه كاملاً .
- أموال النصارى والترك (٥) . ويستثنى منهم أولئك الذين سلماها قبل واقعة هكس وصلح تسليمهم (٦) .
- أموال الذين يغيرون على الحدود بغرض النهب كحدود الجبنة (٧) .
- أموال المركبين للموبقات كالخمر والتباك ، والامر فيه أن يؤخذ بعض مال المركب اولا ثم باقية ان عاد الى فعله مرة اخرى .
- كل متعلقات الحرب كالاسلحة والجهادية وكالخيول والبغال اذا كانت ملك العدو (٨) .
- مجازفات العربان (٩) .
- جميع الموارض التي تنتج مصالح عامة لل المسلمين كالعاصير والوكالات والطواحين بمدينة الخرطوم (١٠) .

- (١) المرشد رقم ٤١٩ ، مهدية ٤/١٩/٤ .
- (٢) مهدية ٤/١٩/١ .
- (٣) مهدية ١/١/١٩ .
- (٤) الاحكام ص ٣٧ .
- (٥) المرشد ٤٤٩ الاحكام ص ٢٣٧ .
- (٦) المرشد رقم ٢٢٥ .
- (٧) المرشد رقم ٦٠٩ .
- (٨) المرشد رقم ٢٣٨ .
- (٩) المرشد رقم ٢٢٥ .
- (١٠) المرشد رقم ٦٢٨ .

وانك ان نظرت في هذه الانماط تجد انها قد اضافت الى القتال عقوبات اقتصادية على المخالفين والمناوئين لنظام المهدية وعلى المتوقفين عن الجهاد وعلى من يخرجون عن النظام كالمغирرين على القبائل أو على الحدود ومن يتبعاً ملوكهم كالخمر . واهم من ذلك كله اعتبار اموال الدولة ومتعلقاتها كآلات الحرب وكل ما يتبع مصلحة عامة كالطواحين والعصاصير غنية .

والحكم في الغنيمة انها تخمس فيصير خمسها للامام ليصرفه على الوجه المنصوص عنها بينما يصير الباقى للمحاربين فيقسم عليهم . وهذا نفسه قد نظم في المهدية بحيث ذهب الخمس لبيت المال ليكون في جملة ما يصرف على أوجه الصرف العام حسب توجيه المهدى وال الخليفة ووفق ترتيبات بيت المال . وقد صار لهذا الخمس وجه صرف معين على عهد الخليفة عبد الله وصارت ادارته ادارة مستقلة هي بيت مال الخمس الذى كان يصرف منه على أهل بيته وأخصائه . أما الاربعة الاخمس فكان التصرف فيها وفق موقف المحاربين ، فإذا كانوا من العربان أو الجماعات التى جاءت لتشترك في القتال ثم تعود بعده ووزع عليهم ما يخصهم ، أما اذا كانوا من الانصار المسجلين في سجلات بيت المال ويصرف عليهم منه فلا يقسم عليهم وإنما يضاف لبيت المال ليصرف لهم دوريا حسب نظم الصرف . لقد حدد المهدى ذلك في خطاب يفتى فيه بأنه اذا كان المحاربون من المنقطعين عن الجهاد وليس لهم حرفة غيره فتجمع الغنائم في بيت المال وتصرف دوريا أما اذا كان المحاربون من ذوى الحرف وقد اجتمعوا ليفاتلوا فتقسم عليهم الاربعة الاخمس ويحتفظ الخمس في بيت المال (١) .

وعلى أي فان التصرف في اراضي الغنيمة كان يتم بواسطة بيت المال ولم يكن هناك فرق بينها وبين اراضي الفيء ولذلك فانتا نريد ان تعالج ادارتهم معا .

شبيه الغنيمة : -

تعتبر هذه الحالة حالة مؤقتة يصير فيها المال – سواء كان نقداً أو منقولاً أو أرضاً أو عقاراً – امانة بطرف بيت المال او العامل حتى يقطع فيه بوجهه : أما ان يصير بلا علة ويعاد الى صاحبه او يصير غنيمة ويؤول الى بيت المال .

(١) المرشد رقم ٦٠٩ .

اراضى الغنيمة والفيء : -

حاز بيت المال الاراضى التى آلت الى المهدية بحكم الغنيمة او الفيء ، وهى الاراضى التى كانت تابعة للحكومة السابقة او التى لم تسبق ملكيتها لاحد والاراضى التى كان يمتلكها الترك والنصارى واغلبها كان فى الخرطوم والكاملين ودقلا والحلفائية والفتىحاب^(١) . ثم هناك اراضى المدن كمدينة الخرطوم ومدينة الاييض وبربر . ويجد بنا ان نلاحظ ان الاراضى التى تخص الاهالى فى المناطق المفتوحة قد اعطيت لاصحابها بحكم انهم أصبحوا انصارا .

كيف كان يتم النظر فى أمور الارض على الصعيد الادارى وما هي الاجهزة الادارية التى أوكلت اليها هذه الامور ؟ يلاحظ من الوثائق التى وقفت عليها ان المبادىء والاسس كانت توضع فى القيمة وتصدر باسم المهدى ومن بعده الخليفة . اما امور التنفيذ فقد اعطيت لجهازين هما الجهاز القضائى والجهاز المالى المتمثل فى بيت المال . وبالاضافة الى هذين الجهازين كان المهدى وال الخليفة يعهدان بعض القضايا والمنازعات لاشخاص يعينون من قبليهما . ومثال ذلك : ان الخليفة عبدالله ندب عبد المولا صابون امير الجهادية للنظر فى نزاع بين بعض الجهادية وبين قبيلته الفتىحاب والزنارخة حول ارض قرب امدرمان^(٢) . ومثله ان الامير مساعد قيدوم ارسل عبدالله اباسن الى نقطة الصفيحة للنظر فى نزاع بين الشكرية والفلينة^(٣) . وفي حالات اخرى كان المهدى وال الخليفة يتصلان بعامل المنطقة او اميرها فيعهدان اليه بأمر ، ومن ذلك توجيه الخليفة عبدالله الى محمد الخير عبدالله خوجلى بصدّ أراضي دقلة^(٤) .

الجهاز القضائى

يرأس هذا الجهاز قاضى الاسلام وهو مسئول مباشرة امام المهدى

(١) قلت : انظر : هولت : دولة المهدية ص ٢٣٨ وأنظر ونجت : تقرير عن السودان المصرى ١٨٩٥ ، مخابرات مصرية ٣/١١/٢٠٠/١ وانظر مهدية ٢/١٥/٨ ، مهدية ٥/١٥/٢٤٢ ، ٢٣٩ ، ٢٤٢/١٥/٥ مهدية ٢/١٥/٩٥ ، صادر رقم ١ ص ٣ .

(٢) مهدية ٢/١٥/٩٥ .

(٣) ٣/١/٢٦٩ .

(٤) صادر رقم ٢ ص ١٥ .

والخليفة من بعده ، وكان عمله يقوم على أمرain او لهما رئاسة المحكمة الكبرى بأمدرمان ، وهو بذلك رئيس ادارة القضاء وقمة الهرم القضائي ، وثانيهما الافتاء وابداء الرأى في المسائل الدينية التي تعرض عليه . وكان قاضي الاسلام في عهد المهدى قليل الاهمية في ميدان الافتاء لأن المهدى نفسه كان يقوم بالتشريع والافتاء ، الا أن أهميته قد زادت في عهد الخليفة عبد الله الذي لم يكن في مرتبة المهدى من حيث الفهم وادراته مسائل الشريعة ، ولذلك صارت أغلب الفتاوى في شأن الاراضي تصدر في عهد الخليفة من قاضي الاسلام . وقد اشار الخليفة إلى عماله باتباع ما يصدر عن قاضي الاسلام فيما يخص الاراضي (١) .

وفي مجال النظر في القضايا اتبع اجراءان ، او لهما ما كان بصدد الاملاك الخاصة ، ففي هذه الحالة كانت الدعاوى تعرض على قاضي الجهة مثلها مثل الامور الأخرى التي يتنازع حولها الناس (٢) . وقد امر المهدى بالا يتعرض الامراء أو العمال الى احكام القضاة بالالغاء أو التعطيل ، يقول المهدى في خطاب : « انه على حسب امر القاضي بارجحية حكم ابي حسن مزمل فينبغي لكل ناظر فيه أن يعتمد وينفذ ولا ينافقه بسماع دعوى مع خصمه في الاطيان المبينة باعلامه حيث ان القاضي اعتمد ونفذه والسلام » (٣) . وقد سار الخليفة عبد الله في نفس الاتجاه وجعل المقدمة سلطة النظر في دعاوى الافراد ومنازعاتهم حول الارض . اما دعاوى الاراضي التابعة لبيت المال أو التي كان بيت المال طرفا فيها فقد كانت تذهب لامين بيت المال بالجهة أو نائب الشرع الذي يعمل به وعن طريقهما يعرض على أمين بيت مال العموم . يقول الخليفة في خطاب الى عامله ببربر عثمان الدكيم ، وهو بتاريخ ١٧ محرم سنة ١٣٠٥ :

« نعلم الحبيب كان سابقا تحرر لكم بعدم الدخول في الغنائم وما يخص بيت المال وعدم سماع دعاوى الاطيان والدما بجهتكم لأنها مواد جسيمة تحتاج للتدقيق ، وليس لنا قصد من ذلك الا استقامة الامور واجرائهما على

(١) مهدية ١/٥/١٧٥ .

(٢) مهدية ١/٤٢/١ .

(٣) صادر ١ ص ١٣ .

الوجه المرضى المخلص عند الله تعالى ٠ والى الان كذلك لا تتدخلوا فى امور الغنائم ، وما يخص بيت المال يكون بواسطه الحبيب النور ابراهيم ، وما يخص الدما والاطيان يصير احالته الى المحكمة هنا بالبقعة لنظر حكم الله فيما ، لازم من ذلك ياحبينا ، وهذا تأكيدا لما سبق لتعلموا به ، هذا والسلام » (١) ٠ ويقول في خطاب الى محمد ابو فاطمة ببربر وهو في نفس التاريخ : « مادام سبق التحرير لكم بعدم سماع دعاوى في الغنائم بطرفكم وكذا دعاوى الاطيان والدما وامرناكم بان امور الغنائم وما يخص بيت المال يكون بواسطه الحبيب النور ابراهيم بدون مشاركة واحد فيه ودعاوى الاطيان والدما تكون احالتها للمحكمة بهذا الطرف عندنا لنظر حكم الله فيها لانها مواد جسيمة فما زلتكم فكونوا على ذلك ولا تتعرضوا للدعوى المذكورة ٠ لازم من ذلك ياحبينا ، هذا والسلام ٠

تحشية : حبيبي ولو انه سبق التحرير لكم منا قبلًا في هذا الخصوص لكن هذا تأكيدا لما سبق ولاجل زيادة الايضاح لزمن التحشية والسلام » (٢) ٠ وقد أرسل الخليفة أوامر مماثلة للامير عثمان دقنه بالشرق (٣) مما يدل على أن الامر امر عام واجراء مركزي ٠

بيت المال

تدخل الارض في اختصاص بيت المال لانها ثروة ولأن هذا البيت هو اداة المهدية فيما يخص المال ، وقد ظل بيت المال هو المنوط بها ، اما بوجه اداري خاص كما هو الحال بالنسبة للاملاك الخاصة حيث يحصل بيت المال عنها على الزكاة ، او بهيئته شاملة كما في اراضي الغنيمة والفيء ، لأن البيت يباشر حقوق التملك والانتفاع بشكل مباشر ، اما جانب المنازعات بين الناس حول الارض فقد عهد الى القضاء ، كما سبق القول ، لأن المنازعات من اختصاص قاضي الاسلام ومساعديه ولا يدخل في تنظيم دخل الدولة والصرف وانما في الموازنة بين حقوق الخلق والفضل بينهم ٠

(١) صادر رقم ١٤ ص ١٢ ٠

(٢) صادر رقم ١٤ ص ١٢ ٠

(٣) ٢٧٩/٣١/١ ٠

لقد أنشىء بيت المال في وقت مبكر من تاريخ المهدية لمناظرة دخل الدولة والصرف منه ، وكان هذا الدخل يتكون من عدة أبواب ، أولها زكاة الفطر ، وهي مفروضة على كل مسلم وتدفع مرة واحدة في السنة يوم عيد الفطر ، وثانيهما الغنائم بأنواعها وإنماطها التي سلفت ومنها المال والأرض ، وثالثها العشور ، وهي تفرض على البضائع ، ورابعها سلع ذات أهمية اقتصادية كالصمغ وسن الفيل ، وخامسها ما يدخل في باب الفيء والمصادرات كالمراكب والمشاريع والدور المؤسسة والغابات ثم هناك الزكاة المفروضة على انتاج الاملاك الخاصة وهي عشر او نصف عشر . أما مصروفات الدولة فكانت في الصرف على الجيش وعلى عمال الدولة وموظفيها وعلى مصروفات متفرقة .

وكان بيت المال في أول الامر ادارة موحدة عليها أمين واحد هو أمين بيت المال ، ثم قسم الى وحدات متخصصة أهمها بيت مال العموم واله فروع في الأقاليم ، وكان دخل هذا البيت الرئيسي هو زكاة الاراضي الواقعة شرق النيل الازرق وغرب النيل الايبير حتى حجر العسل . وكان يصرف منه على الجيش والموظفين . ثم هناك بيت مال الملazمين ويأتي ماله من الجزيرة ودخله مخصص للصرف على الملازمين وهم فرقة قوية من الجيش بقيادة عثمان شيخ الدين . ثم بيت مال الفيء بقيادة محمد بشير كرار وبيت مال الترسانة وبيت مال الحرية الذي يأتي دخله من جنائن الخرطوم والسوق المتاخمة للخرطوم وسن فيل الاستوائية ، وهو مكفل بالصرف على الترسانة والورشة الحرية . وبيت مال الظبطية الذي يأتي دخله من ضرائب المحلات التجارية وغرامات وغناائم القمار والخمر ومخالفات السوق ، وقد خصص دخله للصرف على مرتبات محكمة السوق ومنزل ضيافة الامير يعقوب وعلى بناء سور أم درمان . ثم هناك بيت مال الخمس ، وهو يقوم في الاصل على نصيب الخليفة من الغنائم اي الخمس ثم اضيفت اليه ابواب اخرى للدخل كالفائض من دخل العملات وايراد الجزائر وأراضي الغنائم والعشور المفروضة على البضائع الواردة من بربور وايرادات الفيء كالمشاريع والمراكب . ودخل هذا البيت يذهب للصرف على بيت الخليفة (١) .

(١) مخابرات مصرية ١١/٣/٢٠٠١ .

والذى يهمنا من هذا الترتيب هو وضع الارض وما تنتجه الدولة .
ان جنائين الخرطوم والسوقى المتاخمة لها ، وهى من اراضى الغنية قد
أضيفت الى بيت مال الحرية ، وكما لاحظنا من قبل فقد كانت للجنائين ادارة
متخصصة تابعة لامين بيت مال العموم . أما اراضى الفىء فقد كانت تابعة
لبيت مال الفىء ، بينما كانت اراضى الغنية تتبع ادارات خاصة فى بيت المال
العمومى أو بيوت المال فى الاقاليم . ولكن أعيد النظر فى ذلك وأضيفت
اراضى الغنية الى بيت مال الفىء ، واليك هذه الوثيقة الهامة والتى تشير
بوضوح الى ضم اراضى الغنية الى بيت مال الفىء : -

« فصدرت لنا الاشارة الكريمة باتباع ما يصدر من قاضى الاسلام ٠٠٠
وقد تصادف أيضاً ورود صورة الافتى الشرعى الصادر من المحكمة الكبرى
لبيت مال المسلمين فى بيان أوجه الفىء وان أطياف الغنائم جميعها صارت فىء
وتبعثت للخمس وعلى ذات الافتى مكاتبة من النور ابراهيم أمين بيت المال
لنا باتباع العمل به بطرفنا » (١) .

باشر بيت المال استغلال الارض وما عليها من عقار ، وكان أول ما بدأ
به الاستغلال اراضى النصارى والترك التى صادرها المهدى وعقارات المدن
ومنقولاتها ، وقد أقر المهدى كما سلف القول مبدعاً جعل كل أملاك المدن
المفتوحة كالخرطوم وبربر غنية وأملاك المدن التى أخذت بغير قتال كدقلا
وكبكابيا فيها . وقد أصدر أمراً بصدح عقارات الخرطوم ضم به كل المواقع
التي تتبع المصالح العامة لبيت المال كالدكاكين والوكالات والعصاير
والطواحين والبنوك (٢) . ثم أصدر أمراً آخر يقضى بأن تكون اموال الميرى
والذوات والبيوت الكبيرة ومن ضمنها العقارات الى بيت المال (٣) .

والامر بالنسبة لعقارات المدن المفتوحة غير معروف لدينا وليس فى
الوثائق التي وقفنا عليها شيء عنها ، ماعدا مدينة الخرطوم ، اذ حفظت
الوثائق شيئاً عن عقاراتها وعن جنائتها وعن نصيب المدينة وحقها في الحياة .
لقد نزل كبار الانصار في قصور الدولة وقصور الاعيان في حي
المسجد ، أما أهالى الخرطوم فقد جمعوا في الطرف الجنوبي من المدينة .

(١) مهدية ١/٥/١٧٥ .

(٢) المرشد رقم ٦٢٨ .

(٣) المرشد رقم ٦٣٢ .

وقد خصص قصر الجاركوك للمهدى الذى كان يحل به كلما زار المدينة ، وقد وقع الاختيار على هذا القصر بالذات لقربه من المسجد ولاتساعه . أما الخليفة عبد الله فقد نزل فى السرای واحتكر حديقتها . وقد نزل الخليفة شريف فى مبنى الكنيسة الكاثوليكية بينما احتل ابوقرجه ديوان المديرية . وقد باشر الانصار بهمة ونشاط ادارة مصالح المدينة التى يحتاجون اليها فعين المهدى قريبه أحمد محمد حاج شرفى ليباشر ادارة الحدائق كما عين خاله طه محمد ليباشر ادارة الترسانة ، وعيّن عبد الرحيم الطريفى للمحافظة على الجبخانة ومبشرة تبعة الخرطوش وتصلیح آلات الحرب . وقد دارت المطبعة بعد قليل وصدرت مناشير المهدى وتعليماته مطبوعة .

وقد عين خالد العمارى مسؤولا عن اهالى الخرطوم الذين نجوا من المذبحة فجمعوا اولا لحصر الممتلكات والفنائيم ثم اطلق سراحهم وخصص لهم الطرف الجنوبي من المدينة . وفي مايو سنة ١٨٨٥ أمر الخليفة كل القاطنين في الخرطوم باخلاء المدينة والانتقال الى أم درمان ، وقد استثنى الاشراف من هذا الامر وكلفوا بطرد من يبقى من الاهالى وسمى ابراهيم البردين لمراقبة المختلفين ورفع أمرهم الى الامير عبد الحليم مساعد . ويبدو أن الخليفة كان ، على الاقل في أول الامر ، حريصا على الابقاء على مدينة الخرطوم ، فقد وقفت على كتاب منه الى احمد سليمان يقول فيه : « بعلمك انى نبعت غير ما مرة بعدم تهدم منزل واحد من منازل الخرطوم على وجه العموم من غير استثناء واكدت في ذلك غاية التأكيد واعلمتك باقه اذا حصل من اى أحد هدم بيت واحد فادا لم تستطع منعه خابرنى به وما تركت لك في هذاخصوص شيئا . وقد كنت اظن انك تقسم في تنفيذ هذا الامر بهمة عالية ولكن بحضورى بالخرطوم ومناظرتى اليه وجدت كثيرا من المنازل مهدوما بل وجدت البلد في بعض المحلات صار خربا وكل ذلك حصل وأنت بالبلد لا منعت من ارتكب ذلك ولا أخبرتني باقل شيء في هذاخصوص . على أنه لسم يخف على الله أمر الناس الذين أجرروا ذلك لما انه ظاهر على مساكنهم وقد كان الواجب عليك واللائق بحالك الاهتمام بتنفيذ هذا الامر أول صدوره منا لما أنك تعلم انه لا قصد لي غير اجراء ما فيه مصلحة الدين العمومية وحق تلغرافك هذا أن يأتينى منك أولا قبل خراب البلد لامكان المدراركه » .

لقد صدر هذا الخطاب في أغسطس سنة ١٨٨٥ ، وظاهر منه أن الخليفة لم يكن راضياً عن التخريب كما أنه يتهم بعض الأشراف وأخذ على أحمد سليمان سكوته على ذلك . وفي ذلك ما يعني أن الأشراف كانوا يقطنون الخرطوم حتى ذلك التاريخ كما يبدو أن بعضهم قد بدأوا يبنون المنازل في المدينة الجديدة . ثم صدر أمر آخر من الخليفة إلى كافة انصار الدين يوجه فيه إلى الاستفادة من العقارات ، يقول : « تقدم لنا من الحبيب ابراهيم عدلان يعرف فيه انه من عهد فتوح الخرطوم فيه بعض املاك تخص بيت المال مثل العصاصير والطواحين والدكاكين والبنوك جارين تأجيرها لمن يرغبون وتحصيل الايجار المربوط عليها ببيت المال والآن يذكر ان الوكلاء المعينين بالخرطوم خابروه ان بعض الناس يريدون هدم محلات الايجار المذكورة وكذلك بعضاً من النسات المؤجرين لاملاك بيت المال المقدم ذكرها صاروا يتوقفون عن دفع الايجار إلى آخر ما ذكره والحال يا احبابنا حيال املاك المذكورة معدودة على ذمة الايجار فينبغي ان لا احد منكم يتعدى على هدم محل من محلاتها كلية حيث انه لا اذن في ذلك وكل من يكون مؤجر محل او عصارة او طاحونة فليدفع ما هو مربوط عليها من الايجار بالغا ما يبلغ ولا يحصل توقف من اي أحد كان منكم ومن يرغب الاستئجار من الآن فصاعد كذلك يدفع ما يربط عليه » (١) .

هذه محاولات للابقاء على عقارات الخرطوم والاستفادة منها ، ولكن هل كان من المتوقع أن تبقى المدينة وقد اتخذت أم درمان قاعدة ؟ ان اشاء مدينة حديثة بجوار مدينة قديمة لابد أن يسرع بخراب القديمة وزوالها لأن المدينة الحديثة تنشأ على حساب القديمة سواء كان مادياً بأخذ طوبها وأحجارها وأشبابها كما وقع لمدينة سوبا عند انشاء الخرطوم وللخرطوم عند اشاء أم درمان او باتزان الأهمية التجارية او الحضارية كما وقع لمدينة القسطاط عند انشاء القاهرة ولمدينة سواكن عند انشاء بورسودان ولمدينة برب التاريخية التي اضعفها ظهور عطبرة ، وفضلاً عن ذلك فان اهمال أمر الخرطوم يبدو أمراً منطقياً بعد الخلاف الذي وقع بين الأشراف والخليفة لأن سكانهم هناك يرمز إلى عصبيتهم وإلى مكانتهم العالية . ومن الملاحظ

(١) صادر رقم ٧ ص ٢٥ .

أن الانصار كانوا على وجه العموم يعزفون عن المدن القديمة لكونها لا توافق طبيعة تجمعاتهم العسكرية والقبلية وتقسيماتهم ، وقد ظل الانصار بعد فتح الایض في معسكر الجنزارة الذي انشأوه عندما كانوا محاصرين للایض ولم يدخلوا الایض الا بعد الحريق الذي أتى على المعسكر ، وهذا شبيه بما فعله المحاربون العرب عندما انشأوا مدينة الكوفة على مبعدة من مدينة الحيرة . ويجب أن نذكر أن الخليفة قم في هذه الفترة على مدينة أخرى قاومت الانصار مقاومة عنيفة وهي سنار وأمر بتخريبها تخريباً تاماً .

وبالاضافة الى هذا العامل جاءت نكمة الخليفة على الاشراف وتقطفهم الى أدمدرمان ثم نقل المصالح العامة كلها الى العاصمة الجديدة ولم يبق في المدينة الا عدد من الطوابق الحربية .

ادارة جنائن الخرطوم

كون المهدى ادارة خاصة لجنائن الغنية بالخرطوم وولى عليها قريبه أحمد محمد حاج شرفى وجعله تابعاً لامين بيت المال . واليكم أمر تأسيس هذه الادارة :

« ان الاعتماد على الله وعليه المعمول والتکلان . وحيث ان من الذى رزقه الله لنا الجنائن وتذاكراً فى ذلك مع خليفة الصديق واخوانه ان تقوم بنظارتها وتقوم لكل جنية قيم يقوم شأنها وتخرج من لم يوافق وتقيم عليها من يوافق مع الشورة فى ذلك مع أمين بيت المال احمد سليمان كونه المنوط بذلك والمتلزم براحة المسلمين فى خصوص ضرورياتهم فليجري العمل كما اشرنا به المذكور أحمد اميناً فى مصالح المسلمين ولزم من أمرنا هذا ان كل من رأيت عزله من جنية لما رأيت من عدم صلاحيته أن يرجع عما كان فيه ويمثل حيث ان صلاحته فى ذلك ورزق الجميع على الله . واوصى على المذكور بالهمة الكاملة فى هذا الشأن مع الفراغ من العروض النفسية لارادة رب البرية والانابة الى الدار الاخروية حيث ارانا الله من العبر ما يعني العاقل ويزهد الفاضل ويصير الكامل ، وأوصى الناظر للامر هذا لا يطمئن فيما نهى عنه ولا يأسف على فواته حيث ان ما عند الله خير وأبقى » (١) .

(١) المرشد رقم ٥٣٩ كتاب الاحكام ص ٦٩ ، مخطوط باريس ٣ ص ٣٥

- قلت : التاريخ في المصدر هو ١٣٠١ وهذا خطأ لأن الرسالة

صدرت بعد سقوط الخرطوم في يد المهدى ومصادرة ما بها .

وقد أضاف الخليفة الى هذه الادارة السواقى التي كانت بأطراف مدينة انخرطوم وضواحيها وسمى الادارة الجديدة بيت مال الترسانة والورشة الحربية ، أى ان ما تنتجه هذه الجنائين والسواقى قد خصص للصرف على انورشة الحربية والترسانة ، وقد اتخذ الخليفة هذا الاجراء عند خلق الادارات المالية المتخصصة بحيث تقوم كل ادارة بالصرف من دخل معين على قطاع معين من اوجه الصرف ٠

لقد تصرف الانصار حيال ارض الغنية والفىء بعدة اوجه ٠ فقد أعطى المهدى بعض الانصار قطعا من هذه الاراضى للاستفادة منها دون أن يبين ما يعود على بيت المال من هذا العطاء ، ويبدو من اسلوب العطاء انه كان عطاءا مؤقتا يستغل به الشخص الارض دون ان يتملكها او يحوز عليها ، وانما كان ذلك للمتصلين بالمهدى والقربين اليه ٠ ومثال ذلك طين احمد باشا بالكاملين التي صادرها المهدى بحكم انه من املاك الترك ، فقد اعطاهما المهدى الى الطيب نور الدايم ، ويبدو ان ذلك كان لعلاقته القديمة بعائلة نور الدايم ومحاولة منه لتكريم هذا البيت الدينى ٠ يقول المهدى في خطاب :

ان طين احمد باشا الكائن بجهاتكم قد اذنا اخانا الطيب نور الدايم ان يزرع فيه ان اراد زراعته من نحو الاوامات وغيرهم فلا يتعرضه احد فيما يريده وباي جهة منها شاء فليزرع كفايته - ٢ ربیع أول سنة (١٣٠٢) ٠

وقد فعل مثل ذلك الخليفة عبدالله ، واعتبر هذا الاجراء من باب الاحسان والتفضل ٠ وهناك سجل في دار الوثائق يسمى دفتر الاحسان سجل فيه كتاب المهدى وال الخليفة الخطابات التي صدرت منهما في هذا الباب في موضوع الارض وغيره ٠

ويبدو أن العطاء بهذا الوجه كان كثيرا ٠ وقد تضائق ابراهيم عدلان أمين بيت المال من كثرة المستفيدین منه فقيده في حدود من يحملون أوامر مكتوبة بها من المهدى أو الخليفة(٢) ٠

(١) صادر رقم ١ ص ٣

(٢) مهدية ١/١٩/٧٩

وفي حالات أخرى أعطيت أراضي بيت المال إلى الجهادية وعامة الانصار دون مقابل حتى يستفيدوا من محصولها في المعيش وفي علف الخيول . ومثل ذلك ما أعطى للجهادية بقرب أم درمان (١) وبعض الاطيان التي استولى عليها الانصار في القاش بعد فرار أهلها إلى سواكن والدقا (٢) . ومنه أطيان ولد الفحل بجزيرة الحلفاوية التي غنمته وأعطيت للأمير عبد المولا صابون (٣) . وهناك عدة سواقى ومساحات شاسعة من أراضي بيت المال أعطيت للانصار بمنطقة دنقالا ودار الشايقية (٤) ، وتحتفظ دار الوثائق المركزية بمجموعة كبيرة من سجلاتها السنوية . وهذا النوع من العطاء لا يحصل بيت المال على نصيب من انتاجه ، مثله في ذلك مثل ما يعطى من باب الاحسان والتفضيل لمن يرى المهدى أو الخليفة أنه أهل لذلك .

وكان من أرض الغنية أو الفيء ما يعاد لصاحبها إذا ما عفا عنه المهدى أو الخليفة وأمراً بآن تعاد له ممتلكاته ، وفي هذه الحالة لا يحصل بيت المال من انتاجه إلا على زكاة الحبوب باعتبار أنها في حكم الملك الخاص .

وفيما عدا هذه الانماط الثلاثة كان بيت المال يباشر الاستغلال ، وهو يكون بواسطة أناس يزرعون الأرض ويعطون جانباً من المحصول لبيت المال حسب نظام كان يعرف بالتررعة ، وهو أن يقسم المحصول بين صاحب الأرض وبين الفلاح الذي يقوم بزراعته . وقد ترك تحديد نصيب بيت المال لتقدير الأمير أو العامل أو الأمين الذي يباشر أمر أراضي الأقليم ، وبالطبع فإن نصيب الخزينة كان يرتفع كلما كانت الأرض خصبة وزاد الطلب عليها من قبل المؤجرين . ففي خطاب إلى على مريمي يقول الخليفة : « حيث ان اطيان الغنائم بجهتكم كثيرة جداً وتركها سدى لا يصح فينبغي ان تزرعنوها بمعرفتكم بالنصف لبيت المال وتحرروا لنا كشف بمقدارها جميعاً من زراعة وسواقى ٠٠٠ ووضحوا كل شخص يزرع ساقية او بلاد من اطيان » (٥) .

(١) مهدية ٩٥/١٥/٢ .

(٢) مهدية ١/٥/١٧٥ .

(٣) صادر رقم ٢ ص ١١٦ .

(٤) انظر خطاب عبد الدايم بدر إلى يونس الدكيم أدناه .

(٥) صادر رقم ٢ ص ١٦٨ .

ويقول في خطاب إلى العباس بدر «وحيث أن الاطيان الموضحة
بعاليه هي بجهتكم فينبغي تزريعها بمعرفتكم لمن يرغبهما سواء كان بالنصف
أو الرابع بيت المال» (١) وفي مكان آخر نجد أن بيت المال حصل على ثلث
المحصول: «واعطاهم النور ابراهيم باعطاهم والمزارعين ثلثي محصول مزارع
اطيانهم الغنية واكتفينا بيت المال ثلث الحصول فقط . واصل الطين فضل
تحت حيز بيت المال لعدم وجود أمر كريم بالغفو عنه» (٢) .

وفي حالات أخرى نجد الأوامر تشير إلى تأجير الأراضي إلى منتفعين
بدون ذكر الانسبة ، وبالطبع فإن تحديد المقدار قد ترك للمسؤول المباشر .
ان نصيب بيت المال من محصول أرض الغنية والفيء كان وافرا ،
وهناك بيانات كثيرة عن مقاديره في المستندات المالية المحفوظة بدار الوثائق .
وقد رأيت أن أنقل البيانات التالية على سبيل الاستدلال : -

يدرك محمد خالد زقل عندما كان عاملا على دقلا انه اتفق مع رؤساء
المنطقة على تحصيل المربوط عن دار الشايقية ودقلا وسكتوت والمحسن بلغ
ما يخص بيت المال من الزكوات ١٤ ألف اردب وما بلغه من الفيء ٨٠٠ ألف
اردب (٣) . وبذكر في خطاب آخر انه مرسل إلى الخليفة (٤) ألف اردا منه (٤)

وجاء في كشف ان مقدار أراضي الفيء باقليل من دقلا ، أي بين مروى
والحضر ، كان في سنة ١٣١٣ يبلغ ٣٤٩٠ قطعة ، وانها كانت في سنة ١٣١٠
تبلغ ٣٥٢ قطعة .

وقد اخترت من محررات بيت مال دقلا هذا المحرر لبيان مقدار
الأراضي وطريقة التصرف فيها : -

بعد الدياجة : سيدى انه على مقتضى امر سيادتكم الصادر للداعى
رقم ٤ رجب سنة ١٣١٠ شرعا على الوارد للسيادة من بيت مال العموم قد
تنبه بتحرير كشفين احدهما بالاطيان والسوقى العادية والنخيل الكاين بجهة

(١) أصدر رقم ٧ ص ٤ .

(٢) ٧٩/١٩ .

(٣) مهدية / / ٣٧ .

(٤) مهدية / / ٨١ .

دقله من واقع الكشوفات الموجودة ببيت المال سنة ١٣٠٩ ما هي الأطيان يتوضّح عنها الموجر لغاية تاريخه قلم وصفه الاجره ومقدارها والمعتبر أخذها عليها باسم الناسات الموجرين والخالية عن الإيجار قلم ودواعي فضولها بدون إيجار والسوقى يتوضّح عنها إن بها جنain ام لا وما هو مقرر أخذها عليها سنويًا وأصحاب ملكها والتخييل باسم أربابه والمعتبر فيه وكشف تانى بمقدار المراكب الموجودة ويتوّضح بها القديم لغاية سنة ١٣٠٩ وما استجدى بعده ما هي ذوات الحمايل توخذ قلم ويتوّضح ما هو داخل من ثمراتها ببيت المال ومعادى المشارع الصغار قلم وما هو مقرر أخذها عليها بوضاحه اسم اربابها اسم اسم مركب معدية معدية لآخره والحال سيدى انه ما كان كشف الأطيان والسوقى الموجودة ببيت المال وجد لغاية سنة ١٣٠٥ بمقدار العدد فقط ولا يعلم فيه الماجرين والخالية عن الإيجار كان صار تعين مخصوصين للجهات ونسخ لهم صورة الوارد من بيت مال العموم للوقوف على حقائقها والاجرى بحسب الصفة المطلوبة فقد كانوا وأحضروا كشوفات بجميع الأطيان والسوقى العاديّة بجيئهات دقله بما فيه الموجودة ببيت المال لغاية سنة ١٣٠٥ واتضح من الكشوفات أن مقدار اطيان السوقى عدد ٣١٣ (وكسر) (١) فالجميع بهم جنain ومنه الماجر عدد ١٢ (وكسر) (١) والمزروع بمعرفة الانصار عدد ٦١ (وكسر) (١) وزراعة الاهالى بدون أجراه عدد ٢٦ (وكسر) (١) والبور الحالى عن الإيجار لعدم وجود الراغب لهم بسبب عدم تناج المحصولات بهم لجهات اطيانهم عدد ٢١٣ (وكسر) (١) والأطيان عدد ٣٧ (وكسر) (١) منه الماجر عدد ٥ وزراعة بمعرفة الانصار ولم مور عليها الاجره عدد ٣ وزراعة الاهالى بدون أجراه عدد ٢١ والبور الحالى عن الزراعة لداعى عدم وجود الراغب بسبب عدم تناج المحصولات بهم عدد ٨ (وكسر) (١) مجللة هذا وهذا سواقى عدد ٣١٣ (وكسر) (١) والأطيان عدد ٣٧ (وكسر) (١) ويتحرر بذلك كشف مخصوص وايضا تحرر بمقدار التخييل وبلغ مقداره عدد ٤٠٨٠١ (وكسر) (١) من واقع

(١) تذكر الوثيقة هنا الكسور بالرموز الحرفى وقد استبدلنا ذلك بالإشارة بلفظ كسور .

(٢) يبدو انه كتب ٢٧ ثم عدله الى ٢٦ .
- ٤٨ -

مفردات الاسماء خط خط ومن ذلك جاري تسليم حقوق الاهالي الذين كانوا متغييرين حال درج نخيلهم ضمن الفيء ويحضروا من غيابهم بمقتضى اوامر سعادتكم المشار بالتسليم طبق اشارة سيد الجميع خليفة المهدى عليه السلام واما المعابر على النخيل وهو انه لم يعتبر عليه شيء بل ان عند حلول كل اوائل المحصولات جاري تحصيله بحسبما ينتجه من النخيل عند المندوبين بالجهات ويورد منهم بشون المركز كما واضح مقدار المتحصل من ذلك بقرين كل خط واما المتحصل من نخيل الفيء بخط سكوت جاري صرفه لانصار الرباط بصورةه وايضا تحرر كشف بمقدار المراكب الموجودة وبلغ قدرهم ٢١٧ منها ذوات الحمایل عدد ١٤٤ الى القديم لغاية سنة ١٣٠٩ عدد ١١٣ والمستجد بعده عدد ٣١ ومعادى المشارع الصغار عدد ٧٣ منها القديم لغاية سنة ١٣٠٩ عدد ٥٥ وما استجد بعده عدد ١٨ واما المراكب ذوات الحمایل ليس داخل من ثمراتها شيء لبيت المال الداعي عدم خدمتهم بامتعة برانية وفضولهم فقط لنقل ارزاق المجاهدين من فروع الجهات لحد المركز وكذا معادى المشارع الصغار لم يقرر اخذه عليها شيء لكون واصل شيئاً لهم من اصحابهم على قبول الاجر احتساباً لمرضات الله تعالى في تعديه الانصار والاهالى ١٠٠٠٠٠ (١) وتعديهم للاهالى ارباب السوقى الذين موجود تحتهم المعادى من الشرق الى الغرب والجزائر جاري تحصيل من كل ساقية عمرانه من سواقى الجزائر اربعة عشرة قرارات سنوى ومن سواقى بر الشرق في كل ساقية ٣ قرارات ومن سواقى الغرب عن كل ساقية قيراطين يورد لبيت المال وهكذا جاري التحصيل من السوقى العطلانه من كل ساقية قيراط واحد بحسب تناجراتهم وهلم على هذا المنوال اما السوقى الخالية من التعديات لم يقدر عليهم شيء هذا ولذا اقتضى عرضه لسعادتكم والثلاثة كشوف أى كشف الاطيان والسوقى وكشف النخيل وكشف المراكب قادمين من طيه نروم من بعد تشريفهم بانوار المطالعة يجري ما يوافق برائى السيادة هذا سيدى والسلام (٢) .

(١) هنا كلمة غير واضحة .

(٢) مهدية ٢/٦٣/١ .

ذكرنا ان بيت المال كان يحصل على العشر او نصف العشر من محصول الارضى المملوكة للافراد وانه كان يحصل مقدارا من محصول اراضى الفقء والغنية . ولكن كيف كان يتم ذلك ؟ كان يتم ذلك عن طريق اناس يعهد اليهم الامر من قبل بيت المال وهم يسمون عمال الزكوات أو عمال الحقوق وهم تابعون لبيت المال ويتلقون مرتبات اسوة بسائر من يعملون في سلك الدولة ، اي ان دخلهم لم يكن مرتبطا بمقدار ما يحصلون ولم يكن لهم جعل مما يجمعونه ، وهذا بخلاف ما كان سائدا في التركية وما هو سائد الان ، اذ ان لشيخ القرية نصيب مما يجمعه من ضرائب الارض والنبات . وربما اوكل أمين بيت المال او الامير جمع الزكوات من المحاصيل لاعيان المنطقة وشيوخها فيجمعونها لبيت المال دون ان يكون لهم نصيب منها .

(٥)

وتفيدنا الوثائق بجملة من المشاكل التي اعترضت عمال بيت المال عند تحديد ما يخص بيت المال . فعامل الجزيرة الذي سلفت الاشارة اليه يسأل المهدى عن الانصبة بالنسبة للذين يعملون في ساقية واحدة وتحتاج علاقتهم في العمل بما يؤثر في الانصبة ويرد عليه المهدى : « فان الساقية ان كانت لرجل واحد فتوخذ منها الزكاة اذا بلغت ما فيه النصاب كالمشروع ، فإذا كانت لجماعة مشتركين فيها وهي بينهم لا يقتسموها الا يوم حصادها فتوخذ الزكاة من جملتها ، والا با ان كانت الساقية لجماعة مشتركين فيها ولكن لكل واحد منهم ساقيق لنفسه وبهايه وخدامه ومتفرقة خدمة الجميع وكل منهم ينتفع لنفسه فتوخذ زكاة كل واحد منهم وحده اذا بلغ النصاب الشرعي والا فلا»^(١) ومن العاملين في دقلة نحصل على بيانات فريدة في اسلوب التحصيل : يقول الخليفة في خطاب الى عبدالرحمن النجومي : « ان جوابكم الذاكرين فيه كيفية معاملة الاحباب الذين كانوا سابقاً بدقلة مع اهالى البلد من اخذ حقوق الله بموجب الثلاثة حيضان وقياس بلقى الساقية عليهم واستحسانكم لذلك نظراً لراحة اهالى الزراعة الى آخر ما به وصل وفهم الحال ياحببنا مادام ان معكم نائب شرعى وهو الحبيب عثمان عبد المطلب فينبغي ان تعرضاً امر ذلك عليه وما يكون موافق الحق وتتفقوا عليه معه اجروا العمل بمقتضاه »^(٢) ثم يعالج نفس الامر في خطاب آخر ويقول : « ان جوابكم المورخ ١٣ رجب الذاكرين فيه كيفية سواعقى دقلة وان لا يمكن حصادها مرة واحدة بل (تسباعد) في الحصاد ولاحتياج اهلها فكلما بدا صلاح شيء يحصدوه ويكتفون به ولو امرروا بحفظ الدرة يندو صلاحه لحين استكمال المتأخر ومنعوا عن تعاطيه لاجل معرفة نصاب الزكاة منه يحصل عليهم ضرر شديد في ذلك ولا يطيقوه ولهذه المناسبة قد عاملوهم الاخوان قبلكم وهم الحبيب محمد الخير عبدالله خوجلى وجماعته بوجه معلوم وذلك لعدم التضييق عليهم على حسب رضاهم وهو انه كلما استوى طيب شيء من سواقاتهم تركوه يحصدوه ويتصرفون فيه الى ان يبقى آخر

(١) المرشد رقم ٣٠٢

(٢) صادر رقم ١٣ ص ١٦٧

اساقية فبعد ذلك يأخذون منها ثلاثة حيضان احدهما اعلى والثانى وسط والثالث دون فيدرسوها ويعرفون مقدار محصولها وينسبوه لجميع حيضان اساقية المزروعة يعملون جبالها ويأخذون منها حق الله تعالى على مقتضى ذلك ووجدتم اهل البلد راضين بذلك وكذلك عقبوه الاحباب مصطفى جباره ومن معه وعاملوهم بذلك وترفوا ان الحبيب محمد عبدالحكم بعد وصوله بطرفكم اخبركم بطلبنا لا يوضح ما كان عليه العمل فيها مدة الحبيب محمد الخير وعلى ذلك حررتم هذا الى آخر ما به وصل بطرفنا وفهمناه والحال ياحبينا مادام ان الامر كما ذكرتم وهذا الكيفية فيها راحة المسلمين وعدم تضييق عليهم فليكن اجراء العمل على حسب ما هو جاري الان من اخذ حقوق الله تعالى على حسب الثلاثة حيضان والسلام «١» ٠

ويعرض علينا يونس الدكيم وجها آخر فيقول : انه بحالة ما كنا بدتفلا بالملدة الابتدائية كنا لم نأخذ من عموم الاهالى شيئا عن مزارعهم ماعدا صنف العيش والسلفية التي كان مجريها قبلنا مع الاهالى النجومى فقط ٠ والآن وجدنا كافة المزارع واصناف الحبوب جرى حصرها بجميع الجهات وتقرر عليها شيء معلوم لبيت المال وصار رصده بالدفاتر وتعيين من طرف المكرم محمد خالد المناديب اللازمة لتحصيله من كل خط من واقع ما فى الدفاتر ٠ وتلك الاصناف منها ما يحصل بذاته ومنها ما تقرر عليه تقويد نظير قيمته ٠ فاما ما هو مقتضى تحصيله بذاته فكالعيش والقمح والشعير والنفول المصرى والوريق والترمس وعيش الريف والدخن وما يحصل ثمنه بدلأ عن ذاته كاللوبيا والقشوش باصنافها قشوش لوبيا وقمح وعيش وشعير ودخن وفول وترمس وهكذا الى آخر اصناف الحبوب بهذه مجموع مع الاهالى تقويد نظيرها تحصل منهم مع اصناف الحبوب بمعنى انه لو كان على احد من الاهالى اربد واحد لبيت المال فى حق الله يحصل من الشخص المذكور ريال واحد واربعة غروش قيمة القش ففى كل اربد مقتضى تحصيله لحق الله تعالى اربعة وعشرون غرش وهم جرا وكلما زاد عن ذلك فسنحاسبه وكل هذه الحبوب والتقويد لم يسبق منها فى مدتنا الابتدائية ربطها على الاهالى

(١) صادر رقم ١٣ ص ٢٥٧ ٠

ولا تحصيلها من احد منهم وحيث اتنا قد وجدناها بالدفاتر وسبق تحصيلها من عموم الاهالى عند محمد خالد وسيادتكم امرتونا باجرى ما كان عليه المذكور فلا نرى بدا من اتباع الاجراء بموجبها (١) ٠

ومن بربير يقول النور ابراهيم : « العادة الجارية من قديم بهذه الجهة يؤخذ من كل ساقية حيسان معلومة نظير زكاة المزارع » (٢) ٠

(١) مهدية ٢٦٣/٢٣/١
(٢) مهدية ٤/١٩/١

نزعات بين بيت المال وأخرين

نسوق هذين النزاعين على سبيل المثال حتى تظهر صورة النزاع بين الدولة والافراد اذا ما كان النزاع بعيدا عن الصراع السياسي . لقد وقع النزاع الاول في اقليم برب بين بيت المال وبين أهل المنطقة وهم الذين يشير اليهم الخليفة في هذا الخطاب بالقرارى . وقد أوضح الخليفة ان النظر في الدعاوى قد أوقف بسبب حالة الجهاد حتى يتم فتح دنقلا وعرض ان يرجأ النظر في الدعوى حتى نهاية الحرب والا فيقدم أهل المنطقة الى أمدرمان لينظر في قضيتهم . هذا عن النظر في النزاع ، اما عن استغلال الارض فان الخليفة يرى الا ترك بورا ويشير بان تعطى للبدوى العريق ليزرعها ويدفع عنها نصيب التزرعة لمن ثبت له ملكية القطعة ، فاذا كانت لاهالى القرى تكون الاجرة « حسب الجارى بالبلد » اما اذا كانت لبيت المال فعليه مقدار لا يحدده الخليفة ويترك تقديره للعامل . ومعلوم من هذا ان العطاء للبدوى مؤقت للاستفادة حتى يقطع فى الامر وان الارض تسليم لاهالى اذا ثبتت لهم .

يقول الخليفة : « تقدم لنا من الحبيب احمد محمد شرفى فى خصوص طبىن معرف انه خاص بيت المال المسلمين اطلاعكم عليه كافى وحيث جبى ان امور مديرية ببربر متوقفة لحد فتح دقلة والآن اوان بسور ولا يصح فضول الاطيان بغیر تحضير فينبغي منع المترضين لهذا الطين وتسليمہ الى وكيل احمد شرفى ، البدوى العريق ، ان كان بذاته او يتعين له وكيل لاجل التحضير ، حتى ومن بعد فتح دقلة والالتفات للقضايا ان ثبت الطين المذكور بيت المال كان بها وليؤخذ ما خص بيت المال من المذكور وان ثبت الطين للقرارى فالمذكور يعطى لهم اجرة الطين حسب الجارى بالبلد مع اعطائهم الطين بالحدود والمقدار ويفادنا بذلك . وان حضروا القرارى المذكورين هنا للنظر فى دعويهم فلا مانع . ومن ما ثبت لواحد منهم تعطى الاجرة والطين لمن يستحقه كما سلف الذكر آنفا سوى ان كان بيت المال او القرارى المذكورين » (١) .

٢٦ ص ٢ رقم صادر (١)

أما النزاع الثاني فقد وقع في ببر أيضاً وكان أبطاله من الامراء المرموقين وهو بدد ارض غنية وتمويل زراعتها . يقول الامير محمد عثمان ابوقرجه :-

« انه منذ وجودنا ببر كنا زرعنا ارضية من اطيان بيت المال حتى تجت وصلحت صار قياماً من تلك الجهة وتركنا أحد اخواننا ليقوم بأمر حصادها والآن وردت لنا مكاتبة من المكرم محمد الزاكي عثمان علمنا منها دخول كافة عيش زراعتنا المذكورة بيت المال وبلغنا انه حصل تعريف للسيادة في شأنها بغير الواقع على ان الاطيان من طين بيت المال والتواريب من بيت المال والخدما من رقيق غنائم والحال سيدى نعلم ان الاطيان هي حقيقة فيء وكان ظتنا ولو كان بالجهة ندفع ما خص منها بيت المال والباقي فهو من تقسنا . واما عن الخدما فانه عند حضورنا ببر لم يكن معنا رقيق غنائم مطلقا ولم نجد فيها منه شيء . وان ذات توابعنا كانوا بتوكر وكنا في كل يوم جارين تاجر نحو الخمسين نفر وأقل وأزيد للمعيش والزراعة وندفع الاجرة من طرفنا حتى اتهمنا » (١) .

ومن واقع هذا الخطاب نقول ان الارض التي زرعها محمد عثمان ابوقرجه من اراضي بيت المال وهو بذلك عليه حق التزرعه ليدفعها بيت المال . وفي هذه النقطة يقول ابوقرجه انه كان يعتزم ان يدفع التزرعه لبيت المال الا انه سافر قبل ان يأتي أوان الحصاد : « والحال سيدى نعلم ان الاطيان هي حقيقة فيء وكان ظتنا ولو كان بالجهة ندفع ما خص منها بيت المال » . وهذه نقطة وجيهة لا نستطيع ان نطعن فيها حتى ولو لم يكن ابوقرجه صادقا فيها . والنقطة الثانية هي طريقة تمويل الزراعة . لقد اتهم محمد الزاكي عثمان عامل الخليفة ببر باقرجه بأنه استغل امكانيات بيت المال من بذور ورقيق ولذلك استولى على المحصول كله واضافه لبيت المال . وقد استأنف ابوقرجه لدى الخليفة وذكر انه قد استأجر عمالاً ليقوموا بهذا العمل واستشهد بأنه « عند حضورنا ببر لم يكن رقيق غنائم مطلقا ولم نجد فيها منه شيء » ويبدو من عدد العمال الذين ذكر انه استأجرهم ان قطعة الارض كانت كبيرة . ويلاحظ انه لم يذكر شيئاً عن التواريب .

ويفيدنا مساعد قيادوم عن واقعة اخرى لنفس العامل : « ان مزارع المكرم محمد عثمان ابى قرجه قد صار حصادها فبلغت اربعة وخمسون اردا ب بعد اخراج زكاته ستة ارادب وبالنسبة لتضرر الجمادية صرفنا لهم منه النصف ، والنصف اعطيته لسراريه لموتهم لما ان هذا الزرع كان حرثه وخدمته بواسطة الجهادية فلذا قد رفعت هذا الامر لوليه » (١) . ويبدو من ذلك ان مساعد قد اخذ عن المحصول العشر وبذلك اعتبر الارض وكايتها ملك لا بى قرجه . ثم انه تصرف فاعطى النصف لسراريه واعطى النصف الآخر للجهادية ، وليس من حجة لذلك الا تضرر الجمادية . وهذا في نظري نوع من المكايضة اذ ان الخصومة بين ابى قرجه وبين مساعد كانت شديدة وقد قصد مساعد ان يمنع خصمه من الاستفادة من محصوله .

الارض المجاورة وحق الارتفاق

لقد وردت فتوى عن الارتفاق ولاهمية هذه النقطة نقل نص السؤال ونص الفتوى عليه (٢) .

تساءل أحد نواب المهدي ويدعى عبد الله المحجوب بن احمد : « رجل له بقعتين ارض ووسطها شخص مجاور لهما ورب البقعتين ضرب ساقيه على احد بقعتيه وأراد أن يجري الماء بالجدول على ارض مجاوره . فهل له ان يمر بالجدول المذكور على ارض مجاوره بدون رضاه لحقه ضرر جاره وكبير ضرره اذا منع ام لا » .

وقد رد عليه احمد على قاضى الاسلام ، وكان ذلك بعد وفاة المهدي على الارجح ، بالتالى : « صاحب البقعتين الذين بينهما ارض شخص آخر وضرب له ساقية على احد بقعتيه واراد توصيل الماء بالجدول الى آخره فله أن يجريه على بقعة جاره نظرا لارتكاب أخف الضررين ولو تأذى جاره بذلك فليس له ان يمنعه » .

(١) مهدية ٣/٢٥ .

(٢) مخطوط توشكى ص ١٢٩ .

امد الحيازة

وهذا أمر شغل الامراء وعمال المناطق نظراً الى كثرة القضايا واختلاف أوجه الدعاوى . والنقطة الرئيسية فيه ان للحاiz الذى يبقى على الارض سبع سنوات أو أكثر حق امتلاكه وليس لمالكها الاول ان يطالب بها . ومن هذه القاعدة تأتى عدة اسئلة فرعية ، ولعل اولها واهبها هو وجود المالك او غيابه ، فإذا كان مقيماً في البلدة تقيد بهذا الامد ولا يحق له ان يطلب بملكه السابق اذا فاقت حيازة الحاiz سبع سنوات . اما اذا كان غائباً فمن حقه ان ينظر في دعواه . ثم ماذا يكون الامر اذا كان غائباً ثم حضر ثم غاب ليطالب بالارض . لقد أفتى احمد على بعد وفاة المهدى بان ذلك يعتمد على طبيعة عودته واقامته في بلده ، فإذا كانت الاقامة توطناً ارتبط بالامر وتقيد به اما اذا كانت الاقامة لفترة قصيرة ولم تكن بغير التوطن فله حق المطالبة وقضية أخرى تتصل بالحاiz وهي المسألة التالية التي طلب عبدالله المحجوب الافتاء فيها : اذا لم تكن حيازة الحاiz مستمرة بحيث انقطعت لفترة بسبب تخليه عن الارض . وقد أجاب احمد على بان ذلك لا يقبل اذ يشترط ان تكون انحيازة مستمرة على مدى الامد المقرر لأن الحكمة من الامد هي التوطن والاستقرار . وقد تساءل عبد الله المحجوب نفسه عن موضع الامد بالنسبة لدعاوى الميراث في الارض وغير الارض فأجاب احمد على بان الدعاوى لا تقبل فيها بعد امد الحيازة (١)

الشفعه

وهي حق الجار في تملك الارض أو العقار المقصود بيعه جيزاً على مشتريه بدفع الثمن الذي قام عليه العقد . وقد تساءل عبدالله المحجوب عن صاحب الحق في الشفعة على الارض والدور : هل هو الشريك فقط أم هو للشريك والجار معاً . وقد أجاب احمد على عن ذلك بان الشفعة للشريك فقط .

(١) مخطوط توشكى ص ١٢٩ .

(٧)

لقد صحبنا المهدى وال الخليفة واعوانهما هذه الصحبة الطويلة ورأيناهم ينظرون الى الارض بأوجهها المختلفة كالمملکية وأبعادها والحيازة والشفعية والارتفاع وحق الاستغلال من قبل الافراد ومن قبل الدولة ومشاكل الحدود وأسلوب الادارة وما الى ذلك . ولعلنا نلاحظ في هذه الصحبة انها لم تكن دائمة ، وهذا يعزى الى أن الوثائق الخاصة بالارض قليلة وما وجد منها لم يجمع وينظم ويدرس بحيث يفيد بحثا منضبطا لادارة الارض . ولكننا على أي حال نرى أن المواقف التي شاهدناها تكفى لاعطاء فكرة عن نظام الارض في المهدى ونظرية الانصار اليها وعليها ان تترك لمن يأتي بعدها استقصاء كل الوثائق المتاحة – وبالاخص وثائق ادارات بيت المال – وامال ما وقفنا دونه .

ولعلنا نلاحظ أيضا مبلغ اهتمام المهدى وأعوانه بمسألة الارض ومشاكلها واحكامها ، وهو اهتمام ينبع تلقائيا بحكم ان الارض تقع ضمن اهتمامات المهدى الكبيرة مثلها في ذلك مثل اقامة العدل ومنع الموبقات واقامة الشعائر وكل ما يؤدي الى مجتمع المأكولة الدينية ، واهتمام يأتي بحكم العمل والشراف على مصالح الخلق وحقوقهم وتنظيمها وحفظها .

ويمكننا ان نقسم اتجاهات المهدى وأعوانه في ذلك الى ثلاثة مناح ، منحى اداري ومنحى قضائي ومنحى شريعي : –

المنحى الاداري

وهو الجانب الاداري الذي يخص دخل الدولة من الارض . والارض هنا نوعان ، نوع يفرض على انتاجه سنويا أو موسميا ضريبة في الجبوب تسمى الزكاة وواجبات عينية كالقش ، وهذا هو الملك الخاص ، والثانى أرض الغنيمة والفيء ، وهى ملك الدولة وتوجر لمزارعين مقابل نصيب يتضاعف او ينخفض تبعا لخصوصية الارض وظروف الاقليم . ويحصل بيت المال منه على نصيب أكبر مما يحصل عليه من الملك الحر لأن الضريبة عليها تتفاوت من الربع الى نصف المحصول . ومن هذا النوع ما يعطى بغير ضريبة اذا كان المنتفع منقطعا للجهاد كالجهادية او أهلا للتكرير من الاعيان .

وهنا نلاحظ تداخل امور ثلاثة : أولا العامل الاسلامي وهو الذى يحدد طبيعة الارض وما يعود منها ويحدد الانصبة المفروضة ، ثانيا العامل المحلى وهو فى التفاصيل الصغيرة نحو كيفية تقدير محصول الساقية ، والعامل المأخذ من النظام التركى فيما يختص به بكل الادارة كاقلام الادارة ونظام ضبط الاملاك الخاصة واملاك الدولة .

المنحي القضائى :-

أما المنحي القضائى فهو ينظم طريقة التقاضى والنظر فى المظالم والجوانب التى يستند عليها القضاة فى اصدار الحكم ، وقد صدر ما يخص هذا الجانب فى شكل توجيهات من المهدى وال الخليفة الى العاملين فى القضاء والادارة أو فى شكل فتاوى .

المنحي التشريعى :-

لم يكن من غرضنا هنا الكلام عن التشريع بحد ذاته أى الصياغة والضوابط الفنية التى تلزمه مما يدخل فى باب الدراسات القانونية وإنما تقصد الاهداف الانسانية التى يصدر من اجلها التشريع ، وتنظيم حقوق الخلق وواجباتهم والتيسير بين رغباتهم وموازنتها بميزان العدل . ومن هنا كان الاهتمام بالحيازة والملكية والرهن ومدى ما يعود منهما من فائدة والى من تعود .

وينبغى ان تذكر دائما ان المهدى يعمل فى اطار الاسلام وانه مقيد فى تشريعاته بالنظم الاسلامية ، وإنما يأتي تصرفه فى حدود فهمه الوجدانى لهذه النظم ازاء مشاكل مجتمعه ومتطلباته ويحاول ان يسير بهذه النظم الى تقييد حقوق القوى ليعطى المجال للمendum ويمنع استغلاله . وقد ظهر اثر هذا المنحي فى ثلاثة امور :

(١) الرهن

للرهن وجهان ، أحدهما أن يرهن زيد شيئا لعمرو بشرط أن ينتفع عمرو بما يفله هذا الشيء حتى يوفى زيد ما اقرضه اياه . فملكية الشيء لزيد ولكن الانتفاع مشروط لعمرو حتى يرد زيد ما عليه . وعلى ذلك فان عمرو

يسترد ما أقرضه لزيد ويستفيد فوق ذلك بما يغله الشيء حتى يخلص مالاً أقرضه . والوجه الثاني أن يحتفظ زيد بالشيء الذي رهنه ويستفيد منه ولكن بشرط ألا يتصرف في وضعه بالبيع أو خلافه . والمهدى لا يتعرض للوجه الثاني ويفيد من موقفه ازاء الوجه الأول انه لا يعارضه ولا يمنعه . اما في الوجه الاول فانه يجوز لغيره ان يحتفظ بالشيء تحت مباشرته وان يستغله ولكنه يستلزم عليه أن يحسب ما يغله الشيء من اصل المال الذي أقرض . وقد جعل لتطبيق هذا الشرط حدا هو تاريخ بداية احكام المهدى في الاقليم الذي حصلت فيه واقعة الرهن . فما سبق اخذه من الغلة في التركية لا يحسب من اصل المال ويصرف النظر عنه ، وأما ما غله الشيء المرهون بعد بداية احكام فيخصم من اصل الدين .

لقد طبقت هذه القاعدة ازاء رهونات الارض وغيرها ، وكان الهدف منها هو الحد من استغلال الجانب الضعيف في عملية الرهن بحيث لا يدفع أكثر مما افترض فعلاً وحماية الراهن بحيث يحتفظ – اذا شاء – بالضمان حتى يسترد ماله .

(٢) الحيازة

والحيازة نوعان ، حيازة مؤقتة دون قيد على حق الملكية ، اذ يستولى شخص على ارض آخر حتى يسترد المال او بنصيب من الاتاج مقابل الفلاحة او انتقلت اليه الارض بالشراء بعد هروب صاحبها نتيجة لعسف الترك او نتيجة ظلم مباشر . هذا النوع من الحيازة لا يؤثر على الملكية ويمكن لصاحب الملك اذ يسترد أرضه مباشرة اذا كانت خالية من مانع او بعد استيفاء الموانع اذا كان منها شيء . فالارض التي اعطيت للفلاحة يمكن استردادها مطلقاً ، والارض التي يعيت بظلم الترك ترد بعد دفع المال الذي دفعه الحائز . اما النوع الثاني فهو الحيازة التي تؤدي الى انتقال الملكية نهائياً من المالك الاول الى الحائز وانما يكون ذلك اذا استقر الحائز على الارض لفترة حدها المهدى وصار عليها قوام حياته .

ان الهدف من هذا الاتجاه هو المحافظة على الملكية بحيث لا يذهب بها الجور او يؤثر فيها التحاليل ثم اعطاء الحق للحائز في ان يمتلك الارض

ائتى حازها ٠ ويشترط فى ذلك شرطان : الا يكون العايز طرفا فى الجسور
الذى وقع على المالك الاول وانما قام بشرائها بماله بعد ان أسقط الترك حق
الاول لسبب من الاسباب ، وان يكون قد استوطن عليها لامد وصار يعتمد
عليها فى معيشته ٠

الملكية

تقوم فكرة الملكية عند المهدى على عدة أوجه ٠ أولها الملكية الالهية
للارض ، فالارض لله تعالى يورثها من يشاء من عباده ، وملكيتها الازلية لله
سبحانه ، مثلها فى ذلك مثل كل شيء يمتلكه الانسان ، فهى فى الحقيقة
وديعة عنده ٠ والثانى نابع من الوجه الاول وهو يجعل الامام او خليفة
المسلمين ، وفي هذه الحالة الامام المهدى وال الخليفة عبد الله من بعده ، صاحب
التصرف في الارض وتملكها باعتبار أن الامام او الخليفة هو مثل السلطة
الالهية وخليفته في خلقه ٠ وحيث أن الامام او الخليفة هو رأس الجماعة
الاسلامية وممثلها فأن الوجه الثانى يعني عملياً ملكية الجماعة الاسلامية
للارض ٠ والوجه الثالث هو تملك الدولة لبعض الاراضى تملكها مباشرة ،
ويدخل في ذلك جميع القفار وكل أرض لا تثبت ملكيتها لأحد وكل الغابات
وأراضي الفقير والغنية ٠ أما الوجه الاخير فهو الملك الخاص وهو مصان
ويحق لصاحب الملك أن يتصرف في أرضه على أن يدفع من انتاجها الزكاة
المعلومة ٠ ويمكن أن تنتهي هذه الفكرة في نقطتين : ملكية عامة لله وعباده
وملكية مباشرة تحدد الجهة أو الفرد أو المجموعة التي تباشر استغلال الأرض
وتتنفس باتجها ٠

وإذا نظرنا إلى سياسة المهدى ازاء الارض على ضوء هذه الفكرة
فسنجد أنه وسع باب الوجه الثالث أى ملكية الدولة للاراضى وترك لبيت
المال ادارة شئونها ٠ وسنجد ايضا انه ركز أهدافه الاصلاحية في الوجه
الرابع أى في الملكية الخاصة ٠ ان الملكية الخاصة تقوم على وجہین : عين
الملكية وحق التصرف ٠ وبما ان عين الملكية مصانة في الاسلام فانه لا يمسها
بل يعترف بها ويسلم بأمرها ، وانما يمضي في اصلاحه على أساس التقيد في
حق التصرف وموازنته على أساس درجات المالكين للارض ، فإذا كان المالك

يملك أراضي واسعة سمح له بان يزرع قدر استطاعته على ان يعطى ما يبقى
لمن يريد دون ان يطلب ايجارا ، اما اذا كان المالك ضعيفا كأن يكون أرملاة
او يتيمما فيجوز له ان يأخذ نصيبا من الاتاج مقابل حق الملك . و حتى هذا
التقييد لا يقطع فيه المهدى بصفة نهائية بان يمنع الايجار كلية وانما يترك ذلك
لوجودان الفرد : « فمن كان له طين فليزرع فيه ما استطاع زرعه واذا عجز
أو لا احتاج اليه لا يأخذ فيه دقتدى لان المؤمنين كالجسد الواحد وما يساوى

به اخاه المؤمن يكن له فى ميزانه دائما بدرجات علا عند الله وليس المسابقة

من المؤمنين الا فيما يبقى وان كل مومن ملكه من الطين له ولكن من باب

احراز نصيب الآخرة فما لا يحتاج اليه يعطيه لأخيه المؤمن المحتاج وما عجز

عنه وأراد به الآخرة خير له من نفع دقتدى يفنى عن قريب » (١) .

اذن هذا التقييد امر لا قطع فيه قانونيا وانما هو فضيلة ، وقد حرق
للمهدى ان يأخذ هذا السبيل لانه حاكم مشروع وداعية في نفس الوقت ،
يدعو الى الفضيلة والسمو الاخلاقى بقدر ما يضع الاحكام والقواعد والنظم .
ونحن ان نظرنا الى تطور الفكرة سنجد انه كان في اول مره يميل الى
الغاء الملكية او الحد منها ثم بدأ يشترط الشروط التي تحد من مدى الملكية .
وهذا مرده أمران : انه نتيجة طبيعية لامتداد ادارة المهدية الى المناطق النيلية
التي تختلف ظروف الملكية والملائكة فيها ومضامينها السياسية والاجتماعية
عن المناطق المطالية — في كردفان — التي شرع لها في اول الامر . وثانيهما انه
يسير على خط عمل يجعل « لكل حال وبلد وزمان ما يليق به » وقد أشار
المهدى الى ذلك في خطابه الى محمد الخير : « واما المنشور الذى اخرجناه
من اجل أطياف الصعيد (يقصد المناطق المطالية) هو بالنظر لكون الاطياف
متعددة والعباد محتاجون الى ما ينفعهم عند الله ، ولذلك أمرناهم بما يحوزون
به ملك الابد ، وهما المنشورة المكتوبة الى أهل الصعيد واصلة ، فما وافق
 المسلمين من حاله واملاكه العمل عليها فاجرها عليهم ، وما لم يوافق ذلك من
خسيق حاله وعدم تاهره لذلك بما يراه فأجر فيه ما ذكرنا سابقا ، ولكل حال

(١) انظر اعلاه .

وبلد وزمان ما يليق به »(١) . ثم اشار الى تباین الاحکام حسب اختلاف الظروف فقال : « فلكل وقت ومقام حال ولكل زمان واوان رجال » (٢) .

كذلك يلاحظ ان المهدى كان مع مضى الوقت يميل اكثر فاكثر الى النظرة العملية الواقعية للامور بعد ان كانت تسيطر عليه الافكار المثالىة الرفيعة التي يعلم المصلحون بها قبل ان يمارسوا سلطاتهم على الطبيعة ، ومن هنا فان المرء يجد في اوائل عهده كلاما عن العدل المطلق كما يجد هنا على أن يقوم المالك باعطاء ارضه لمن يحتاج دون منفعة تعود عليه الا المنزلة السامية وما تمليه روح التآخي والمساواة بين المؤمنين . ثم يجد في افتراضات التالية القواعد التي يضعها للفصل بين مصالح العباد والتي يراعي فيها الحقوق وقوانين الحياة .

وفضلا عن هذا وذاك فان سياسة الملكية العامة التي اشار اليها المهدى في اوائل عهده لم تكن ذات صبغة سياسية ت نحو نحو توزيع الثروة او توزيع الملكيات من الارض على المعدمين او لمحاربة طبقة معينة من طبقات الامة . ولن يست هناك سوابق عالمية او محلية يمكن ان يتتبسها المهدى ، ذلك لأن الملكية كانت مصانة في عهود الاسلام كما كانت مصانة في عهد الفونج ، وقد كان اغتصاب الاراضي من ملوكها في العهد التركي في المديريات الشمالية بسبب الضرائب – او غيرها – من الاسباب التي خلقت جوا من الضيق في النفوس ، وقد كان المهدى نفسه من ابناء المنطقة التي تأثرت بهذا الوضع . فالخطوة التي يهدف اليها المهدى ليست توزيع الارض لتقرير الطبقات او العدالة الاجتماعية بالمفهوم الحالى وانما هو خلق ضوابط اخلاقية تجعل للمعدمين فرص الزراعة في اراضي الآخرين دون استغلالهم ثم منع اصحاب الاملاك الواسعة من استغلال الآخرين من اجل الثراء . وهو يهتم اهتماما بالغا باستقرار الملكيات الخاصة بالمديرية الشمالية بصرف النظر عن أساس هذه الملكيات لأن استقرار الملكية مرتبط بالاستقرار الاجتماعي والاقتصادي

(١) الاحکام ص ٤٢ .

(٢) كتاب الاحکام ص ١٠١ .

وحركة الاتاج ولذلك وضع قيودا على اعادة الارض المغتصبة الى ملوكها الاوائل كما اقر كل الملوك في دنقاً على اراضيهم بالرغم من انه اعتبر المنطقة كلها - من الناحية النظرية - في نطاق الفيء

ومن ذلك الاهتمام بالزراعة والمؤشرات الصادرة من الخليفة بهذا الخصوص حتى لا ترك الارضي بورا ، وقد ذهب الخليفة بهذا الامر الى حد انه امر عماله بالاستنفروا كل اهالى دنقاً بل عليهم ان يتركوا بعضهم للزراعة كذلك امر محمد الخير بان يترك اهالى دنقاً للاتفاقات الى مزروعاتهم (١) كما سبق القول . ومنه ايضا تشديد الخليفة على الذين يجمعون زكوات العيوش بعدم التضييق على الاهالى وحرصه على الا يؤخذ من الناس الا النصيب المحدد .

(١) صادر ٢ ص ١٥ .

المراجع

أ - عامة :

نعم شقير : جغرافية وتاريخ السودان - طبعة دار الثقافة بيروت ١٩٦٧ .

الدكتور محمد ابراهيم ابوسليم : الفونج والارض - وثائق تمليك - الخرطوم أغسطس ١٩٦٧ .

الدكتور محمد ابراهيم ابوسليم : الارض في المهدية - الفصل الثاني عشر من الجزء الاول من رسالة للدكتوراه - أغسطس ١٩٦٦ .

الدكتور محمد ابراهيم ابوسليم : مدينة الخرطوم في التاريخ - مجلة الخرطوم عدد مارس ١٩٦٧ .

الدكتور محمد ابراهيم ابوسليم : المرشد الى وثائق المهدى - مارس ١٩٦٩ .

على الخفيف : الملكية في الشريعة الاسلامية مع المقارنة بالشريائع الوضعية - القاهرة ١٩٦٧ .

احمد عطيه الله : القاموس الاسلامي ، المجلد الاول ، القاهرة ١٩٦٣ .

الدكتور عبد المنعم ماجد : تاريخ الحضارة الاسلامية في العصور الوسطى القاهرة ١٩٦٣ .

محمد الطاهر المجدوب : الفيوضات الوهبية (ومشمار اليها بمخطوط باريس) ج ٣ بدار الوثائق الفرنسية الوطنية .

كتاب الاحكام (الجزء الثالث من الاجراء المطبوعة من المنشورات) بدار الوثائق المركزية .

هنرى رياض : أصوات على الملكية الزراعية في السودان مخطوط توشكى (النجمى) دار الوثائق المركزية .

كتاب المنشورات : (وهو الجزء الاول من طبعة الحجر) ج ١ ص ١٩٥ / ١٩٦ .

ب - من المهدى :

المرشد الى وثائق المهدى :

انظر فيه أبواب : الزكاة ، العشور ، التأمين ، الارض ، بيت المال ،
الفيء ، الفنية ، الجنائز .

الوثائق التالية في المرشد أيضا :

رقم ٩٢ من المهدى الى كافة من هو مقيم بحلقات جبال زغاوة
وجميع من بتلك الجهات من كبابيش
ومرامرة وأولاد مرج وفراخنه ونوبه
وخلافهم في ٢٥ جماد اول ٣/١٣٠٠ ابريل
سنة ١٨٨٣ .

رقم ٩٣ من المهدى الى كافة احبابه في الله المؤمنين بالله ورسوله في
٢٥ جماد اول سنة ٣/١٣٠٠ ابريل
سنة ١٨٨٣ .

رقم ٢٢٥ من المهدى الى عبد الصمد شرفى في ٢٢ ربیع آخر
سنة ٢٠/١٣٠١ نوڤمبر سنة ١٨٨٤ .

رقم ٢٢٨ من المهدى الى محمد خالد زقل في ٣ جماد اول سنة
١٣٠١ مارس سنة ١٨٨٤ .

رقم ٣٠٢ من المهدى الى احد العملاء بالجزيره في رجب سنة
٢٧/١٣٠١ ابريل - ٢٦ مايو ١٨٨٤ .

رقم ٣٢٠ من المهدى الى اصحابه كافة في ١٤ ، ٢٥ شعبان
٩/١٣٠١ - ٢٠ يونيو سنة ١٨٨٤ .

رقم ٣٢٦ من المهدى الى حبيب الله موسى ومن حبيب الله موسى الى
المهدى في ٢٤ شعبان سنة ١٩/١٣٠١
يونيو سنة ١٨٨٤ .

رقم ٣٧٣ من محمد الخير عبد الله خوجلى الى المهدى في غاية رمضان
سنة ٢٤/١٣٠١ يوليو سنة ١٨٨٤ .

رقم ٣٧٣ من المهدى الى محمد الخير عبد الله خوجلى في ١٦ القعدة
٧/١٣٠١ سبتمبر سنة ١٨٨٤ .

رقم ٣٧٤ من المهدى الى محمد الخير عبد الله خوجلى بعد ١٦ القعدة
٧/١٣٠١ سبتمبر سنة ١٨٨٤ .

رقم ٤١٩ من المهدى الى محمد الخير عبد الله خوجلى في ١ محرم
٢١/١٣٠٢ أكتوبر سنة ١٨٨٤ .

رقم ٤٤٩ من المهدى الى الجعلين بالقضارف عمالة عبد الله احمد
أبوسن في ٢٥ صيف سنة ١٣٠٢ / ديسمبر
سنة ١٨٨٤ .

رقم ٤٥٨ من المهدى الى عمالئه وانصاره بالكاملين في ٢ ربیع أول
سنة ١٣٠٢ / ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٤ .

رقم ٤٧٧ من المهدى الى الداخلين الخرطوم والوجودين فيها في ١٠
ربیع أول سنة ١٣٠٢ / ٢٨ ديسمبر
سنة ١٨٨٤ .

رقم ٥٣٩ من المهدى الى احمد محمد حاج شرفى بعد ٩ ربیع ثانى
سنة ١٣٠٢ / بعد ٢٧ ينایير سنة ١٨٨٥ .

رقم ٥٤٦ من المهدى الى الخارجين من الققرة (الخرطوم) بعد ٩
ربیع ثانى سنة ١٣٠٢ / بعد ٢٧ ينایير
سنة ١٨٨٥ .

رقم ٦٠٩ من المهدى الى محمود عيسى زايد في ٦ جماد آخر سنة
١٣٠٢ / ٢٠ مارس سنة ١٨٨٥ .

رقم ٦١٩ من المهدى الى كافة احبابه عملا وتقبا وانصار خصوصا
القضاة في ٤ جماد آخر سنة ١٣٠٢ / ٢٣ مارس سنة ١٨٨٥ .

رقم ٦٢٨ من المهدى الى كافة الاتباع والانصار والاعوان في ٩ جماد
آخر سنة ١٣٠٢ / ٢٧ مارس سنة ١٨٨٥ .

رقم ٦٣١ من المهدى الى ——— بعد ٩ جماد آخر سنة ١٣٠٢ /
بعد ٢٧ مارس سنة ١٨٨٥ .

رقم ٦٣٢ من المهدى الى عماليه واعوانه انصار الدين في ١٠ جماد
آخر ، ١ رجب سنة ١٣٠٢ / ٢٨ مارس ،
١٧ ابريل سنة ١٨٨٥ .

رقم ٧٣٦ من المهدى الى محمد الخير عبد الله خوجلى في ١٨ شعبان
سنة ١٣٠٢ / ٣ يونيو سنة ١٨٨٥ .

رقم ٩١١ من المهدى الى كافة الاحباب في الله (بدون تاريخ) .

ج - سجلات الصادر : قسم المهدية بدار الوثائق المركزية .

صادر رقم ١

صفحة ٣ - انظر المرشد رقم ٤٥٨ .

صفحة ١٣ - انظر المرشد رقم ٦١٩ .

صادر رقم ٢

صفحة ١٥ من الخليفة الى محمد الخير عبد الله خوجلي في ١١ رمضان سنة ٢٥/١٣٠٢ يونيو سنة ١٨٨٥ .

صفحة ٢٥ من الخليفة الى اولاد محمود عيسى زايد في ٤ شوال سنة ١٨/١٣٠٢ يوليو سنة ١٨٨٥ .

صفحة ٢٥ من الخليفة الى اهالى القصارف والجزيرة وال المسلمين والحلاوين في ٢ شوال سنة ١٦/١٣٠٢ يوليو سنة ١٨٨٥ .

صفحة ٢٦ من الخليفة الى عنى سعد في ٤ شوال سنة ١٨/١٣٠٢ يوليو سنة ١٨٨٥ .

صفحة ١١٦ من الخليفة الى اهالى الحلفاية في ٢١ القعده سنة ٢/١٣٠٢ سبتمبر سنة ١٨٨٥ .

صفحة ١٦٨ من الخليفة الى على مريعي في ٢ محرم ١١/١٣٠٣ أكتوبر سنة ١٨٨٥ .

صادر رقم ٧

صفحة ٤ من الخليفة الى العباس العبيدي بدر في ٧ محرم سنة ١٦/١٣٠٣ أكتوبر سنة ١٨٨٥ .

صفحة ٢٣ من الخليفة الى احمد محمد عبد الله خوجلي في ٢٤ رجب سنة ١٠/١٣٠٢ ١٠ مايو سنة ١٨٨٥ .

صفحة ٢٥ من الخليفة الى كافة انصار الدين في ١٣ شعبان سنة ١٧/١٣٠٣ ١٧ مايو سنة ١٨٨٦ .

صادر رقم ٩

صفحة ١٠٦ من الخليفة الى انصار الدين ببربر في ٣ ربیع اول سنة ١٠/١٣٠٣ دیسمبر سنة ١٨٨٥ .

صادر رقم ١٣

صفحة ١٦٧ من الخليفة الى عبد الرحمن النجومي في ١٥ ربيع آخر سنة
٢٦/١٣٠٤ ديسمبر سنة ١٨٨٦ .

صفحة ٢٥٧ من الخليفة الى عبد الرحمن النجومي في ٢٣ رجب سنة
١٧/١٣٠٤ ابريل سنة ١٨٨٧ .

صادر رقم ١٤

صفحة ١٢ من الخليفة الى عثمان الدكيم في ١٧ محرم سنة ١٤/١٣٠٥
أكتوبر سنة ١٨٨٧ .

صفحة ١٢ من الخليفة الى محمد ابو فاطمة في ١٧ محرم سنة
١٤/١٣٠٥ أكتوبر سنة ١٨٨٧ .

د - وثائق أصلية :

مهدية ١/٤٢ / أوراق قاضى الاسلام من الامين خوجلى الى قاضى الاسلام
احمد على ووكيل المحكمة سليمان الحجاز
سنة ١٣٠٧ ٢٨ سبتمبر ١٨٨٩
سبتمبر سنة ١٨٩٠ .

مهدية ١/٣/٢٦٩ من مساعد قيدوم الى الخليفة في ١٤ ربيع آخر
سنة ١٣١١ ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٩٣ .

مهدية ١/٣١/٢٧٩ من عثمان دقنه الى الخليفة في ١٥ شعبان سنة
١٣١٥ مارس سنة ١٨٩٣ .

مهدية ١/٥/١٧٥ من مساعد قيدوم الى الخليفة في غاية صفر
سنة ١٤/١٣٠٨ أكتوبر سنة ١٨٩٠ .

مهدية ١/٧/٢٤١ محمد عثمان ابو قرجه الى الخليفة في ٢١ شوال
سنة ١٣٠٨ ٣٠ مايو سنة ١٨٩١ .

مهدية ١/٢٣/٢٦٣ يونس الدكيم الى الخليفة في غاية شوال سنة
٧/١٣٠٨ يونيو سنة ١٨٩١ .

مهدية ١/٣/٢٥ مساعد قيدوم الى الخليفة في ٢٧ جماد أول سنة
٢٩/١٣٠٩ ديسمبر سنة ١٨٩١ .

مهدية ٤/١٩/٤ التوراب ابراهيم الى الخليفة في ٩ الحجة سنة
٢٩/١٣٠٤ أغسطس سنة ١٨٨٧ .

مهدية ٧٩/١٩ السور ابراهيم الى الخليفة في ١٤ جماد آخر سنة
١٣٠٦ فبراير سنة ١٨٨٩ .

مهدية ٢/١٩/١ النور ابراهيم الى الخليفة في القعده سنة
٢٢/١٣٠٤ يوليو - ٢٠ اغسطس سنة
١٨٨٧ .

مهدية ٢٥/١٩/١ النور ابراهيم الى الخليفة في ١٠ رمضان سنة
٨/١٣٠٥ يونيو .

مهدية ٨/١٥/٢ احمد ابو جديري الى الخليفة في ٨ محرم سنة
٢٥/١٣٠٥ سبتمبر سنة ١٨٨٧ .

مهدية ٢٤٢/١٥/٢ من سيد احمد محمد وآخرين من قنتى الى
ال الخليفة في ٦ جماد أول سنة ٢١/١٣٠٥
يناير سنة ١٨٨٨ .

مهدية ٢٣٩/١٥/٢ من ابراهيم السيد وآخرين من قنتى الى
ال الخليفة في ١٦ جماد أول سنة ٣٠/١٣٠٥
يناير سنة ١٨٨٨ .

مهدية ٩٥/١٥/٢ عبد المولا صابون الى الخليفة في ٢١ صفر سنة
٧/١٣٠٥ نوفمبر سنة ١٨٨٧ .

مهدية ١/٢/٦٣/٢ عبد الدايم بدر الى يونس الدكيم في ١٨ الحجة
سنة ١٣١٠ ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٣ .

مهدية ١/٥/٤٢/١ احمد على الى محمد خالد في ٢٠ صفر سنة
١٠/١٣٠٢ ديسمبر سنة ١٨٨٤ .

مهدية / ٣٧ محمد خالد زقل الى الخليفة في ١٨ ربيع اول سنة
٢٩/١٣١٣ اغسطس سنة ١٨٩٥ .

مهدية / ١٨١ محمد خالد زقل الى الخليفة في ١٧ جماد اول
سنة ٥/١٣١٣ نوفمبر سنة ١٨٩٥ .

Wingate, F. R., Memo. on the Egyptian Sudan 1895, C. R. O.

CAIRINT 3/11/200/1.

Holt, P. M., The Mahdist State in the Sudan 1881—1898.

Oxford Press 1958.

Thompson, C. F., The land law of the Sudan — Cases and
Materials, 1965.

